

جسمعية مصارف لبان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

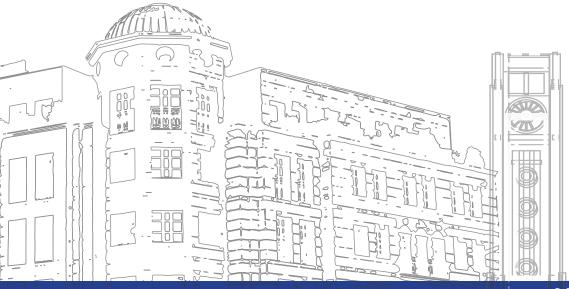


MONTHLY BULLETIN
March - 2022

إيضاح

المحتويات 🕸

8	كلهة العدد
Λ	أبحاث ودراسات
10	ملفات خاصة
ΓE	تشريعات وأنظهة
רז	أخبار إقتصادية ومصرفية محلية
۲۷	أخبار إقتصادية ومصرفية دولية
۲۸	صحافة وتخصّصة أجنبية
۳ſ	نشاطات الجمعية



العدد 🚓 كلوة العدد



نفاذ الاحتياطي وتدخلات مصرف لبنان بحسب المعايير الدولية

حذرت جمعية مصارف لبنان مرّات عدّة من عدم جواز المساس بأموال المودعين بشكل عام وبالتوظيفات الللزامية لدى مصرف لبنان بشـكُل خاص. وقد وثقّت تحذيراتما عبر عدة كتُب توجمت من خلالما الى سعادة حاكم مصرف لبنان منما في ا نيسان ٢٠٢١، كذلك في بيانها الصحافي بتاريخ ٨ تموز ٢٠٢١ وكتابها مؤخراً الي مصرف لبنان تاريخ ٤ نيســان ٢٠٢٢ الذَّى أعادت فيه ّالتشـديد على عدم جواز الهسـاس باللـحتياطي الذي يشـكل جزءاً للـ يتجزأ مِنْ أَمُوالَ المُودِ عَيْنَ، مَا يَؤْكُدُهُ البِيانُ الصَّحَفَى للجَمْعِيةُ الْمِنْشُـورُ عَلَى مُوقَعَمًا الإلكتروني.

«تؤكد الجمعية مجدداً موقفها المعلن والمعروف بضرورة عدم المس تحت أية ظروف بالاحتياطي الالزامي كونه يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من ودائع الزبائن ُلدي المصارف كما سبق وأوضحته الجمعية بكتابها لسعادة حاكم مصرف لبنان بتاريخ الأول من نيسان ٢٠٢١. وتحمِّل الجمعية الدولة مسؤولية استنزاف ودائع المصارف لدى مصرف لبنان خلال السنوات الماضية... وتحمِّل الجمعية كذلك مصرف لبنان مسؤولية المس بالاحتياطي اللِلزامِي والخضوع للضغوطات التي تمارسها عليه السلطات السياسية خلافاً لمنطقُ وروحية قانون النقد والتسليف... كما تؤكد الجمعية أن تخفيض معدّل اللحتياطي الإلزامي بالعملات يوجب على مصرف لبنان إعادة الوبالغ المحررة للمودعين أصحاب الحق بما... »

وفى نفس السياق أعلنت وكالة التصنيف الدولية «موديز» في تقريرها مؤخراً، تعليقاً على تدخلات مصرف لبنان في ســوق القطع.

«إِن قرار مصرف لبنانُ الأخير، ببيع الدولار الطازج على سـعر منصة صيرفة، لن يحقق استقراراً طويل النُمِد في سعر الصرف، ولن يغيِّر كثيراً في مستوى التضخم... إن تدخل مصرف لبنان في السوق بإمكانه أن ينجح بتخفيض سُعر الصرف مؤقتاً، لكن في ظل الشــح الكبير بالعوللات الأجنبية لا يوكن لهذا الأور أن يكون وســتداواً».

مل ستُسأل الوصارف عن ضياع ما تبقى من الودائع؟

عند بدء الئزمۃ المالیۃ کان احتیاطی مصرف لبنان (من أموال المودعین) یفوق ۳۱ ملیار دولار وما مو اليوم يتدنى الى مستويات خطيرةً. والنزف ما زال قائماً والفجوة المالية الى اتساع. السؤال الأهم؛ إذا انستورينا بمذا النوط كم سيتبقى للمودعين من أموال لدى مصرف لبنان في الأشهر القليلةُ القادمة؟ ومل سَـتُسـتمرّ محاولات تحميل المصارف مسـؤولية ضياع الله الودائع التي يمثل اللحتياطي جزءا ونها؟ وما هي مسؤولية الدولة ومصرف لبنان عن كل ذلك؟ هل أن تدخللت المُصرف المركزي في ســوق القطع كانت لما الفعالية التي تســتأمل التضحية بأموال المودعين؟ علماً أن فعالية التدخّلات (إن وُجدت) لا يمكن أن تُبَرِّر إستعمال أموال المودعين بأي شـكل من الأشـكال.

العدد 🕸 کلوۃ العدد



المعايير الدولية التي تقيس فعالية تدخلات المصارف المركزية.

منذ العام ١٩٥٣ وضَع الباحثون معايير دولية لتقييم فعالية تدخلات المصارف المركزية في أســواق القطع وكان أولمم «ميلتون فريدمان» صاحب نظرية «المدرسة النقدية» والحائز على جائزة نوبل، إضافة إلى من تلاه حتى اليوم من باحثين ذات النظريات المتعددة والذين درسوا على مدى السنين تدخلات المصارف المُركزية العالمية في أسواق القطع. هذه الأبحاث تتناول في بعض منما معيار «الربحية» (Profitability criterion)، معيار «مواجمة الرباح» (Leaning Against the Wind)، وعيار «بيعر التوازري» (Against the Equilibrium Reference Rate) criterion)، المعيار «المحين» (criterion)، المعيار «المحين) وغيرها من المعايير التي لا تسمح المساحة المعطاة لمذا المقال بالدخول بتفاصيلما.

تطورات سياسة مصرف لبنان في التدخل بسوق القطع في العقود الثلاثة الماضية يحبيب المعابير والتقنيات الدولية

إن الدور الأسـاسـي الذي لعبه مصرف لبنان في بداية التسـعينات كان بلا شـك إيقاف كرة الثلج من التدحرج في مكَّان مَّا وإعادتها الى حجمها الطبيعي. صحيح ان سعر الدولار الذي إرتفع من ٣,٧٤ ليرة لبنانية في ١٩٨٣/١/١٠ الى ٢٧٥٥ ليرة في ١٩٩٣/٨/١٢ كانت له أسـبابه، الأ أن سـعر ٢٧٥٥ ليرة كان مبالغاً فيه أنذاك، مع الإقرار بأنه لم يكن لدى أيٌّ كان فكرة محددة عن سعر التوازن الفعلي للإعادة السـوق الى العقلانية، وذلك يمكن تصنيفه ضمن المعيار الدولي المعروف «بسـعر التوازن»، حيث يجمد فيما المصرف المركزي لتوجيه السوق نحو سعر يعتبره مو سعر توازن للعملة الوطنية.

سعر ۱۵۰۰ ليرة ومعيار «سعر التوازن»

بعد الارتفاعات المائلة للدولار على مدى عشر سنوات، بين ١٩٨٣ و ١٩٩٢، توقفت كرة الثلج عن التدحرج في العام ١٩٩٣ ولم يعد الماجس الأكبر لكل لبناني

تقلبات سعر الدوللر وتأثيراته على أسعار السلع، كما توقفت ظاهرة السوق الموازية. بعد أن تم تثبيت سـعر صرف الدوللر في العام ۱۹۹۹ على ما يقارب ١٥٠٠ ليرة، استور مصرف لىنان باعتماد هذا السعر عشيرون عاماً مِن ١٩٩٩ حتى العام ٢٠١٩. فمل بقى سـعر ١٥٠٠ ليرة صالحاً طيلة مذه الفترة رغم تنامى عجز الخزينة وتراكم الدين العام بشـكل متُواصلّ وخاصة بعد أن بدأُ ميزان المدفوعات بتسجيل العجز منذ العام ٢٠١١ ؟ إن من رابع المستحيلات أن يكون سعر التوازن قد بقى على حالہ فى وقت فيه اللقتصاد تحديات وصلت واحہ



العدد 🕸 كلوة العدد



بمؤشـراتہ إلى أرقام سـلبيۃ قياسـيۃ لم يعرفما في تسـعينيات القرن الماضي وقت تم تثبيت سعر الصرف على 10٠٠ ليرة. في مواجمةً الضغوط علَى سعر الصرف ورغم المتغيرات اللـقتصادية، إنتقل مصرف لبنان الى ما يمكن تصنيفه في المعايير الدولية إلى ما يُسـمَّى «مواجمة الرياح».

معيار «مواجمة الرياح»

هذا المعيار يعتمد على مواجمة أي تغيير في سـعر الصرف صعوداً أو مبوطاً ومحاولة تثبيته ولو بعيداً عن سعر التوازن. من المتعارفُ عليه عالُمياً أن هذا المعيار للـ يمكن اعتماده إلا لفترات قصيرة ـ ومحدودة. ويقتصر على مواجمة تقلبات في سـعر الصرف سـببتما أحداث آنية يُتَّوَقع أن تزول آثارما بعد فترات وجيزة. أن استعمال معيار «مواجّمة الرياح» خلال فترات طويلة يستملك حكماً احتياطي المصرف المركزي ويُضعِف إمكاناته في مواجمة المضاربين ومذا ما كان على المصرف المركزي التنبُّہ إلى خطورتہ. وفي جميع الأحوال يُجمع الباحثون اللـقتصاديون على مدى السـنين على أن دور المصارف المركزية مو تحديداً مواجمة التذبذبات الحادة (erratic moves) حول المنحى العام للعملة وليس محاولة تغيير المنحى العام (بحد ذاته market trend) والذي يحدده الوضع اللقتصاديُ للبلاد.

إلى متى يمكن التصدي للرياح وبأية إمكانات؟

من شـروط نجاح معيار «مواجمة الرياح» الحفاظ على مسـتوى مرتفع من اللـحتياطي بالعملات الأجنبية والتزام المصرف المركزي بسـياســة تدخل واضحة في ســوق القطع لثني أي مضارب عن محاولة التُلاعب بسعر الصرّف مهما كَبُرَ حجمه وقَويَتْ قُدُراته . في الحالة اللبتّانية لعبُّ الإحتياطي من العملات اللجنبية والذي وصل الي ٨٢٪ من الكتلة النقدية ٌ خلال العام ٢٠١٨ دور الرادع النفسي والتقني لبعض الوقت، لكن ذلك لم يُجنِّبه الحاجة الى التدخل بكميات ُكبيرة من هذه العملاتُ في مرّاحل متعددة على مدى السنّوات، مما إستنزف الإحتياطي بشكل كبير. كان على مصرف لبنان أن يُدرك استحالة الاستمرار في سياسة تثبيت سعر الصرف مع تراجع المؤشرات اللقتصادية بشكلّ دراهاتيكي. هذا الخطأ في التقدير، كانت نتيجته تبديد أموال المودعين دون بلوغ الغاية المنشـودة. مع التشـديد مرة اخرى أن اسـتخدام الودائع في تدخللت المصارف المركزية في أسـواق القطع للـ يجوز بأي شـكل من الأشـكال، بغض النظر عن فعالية مذه التدخلات من عدمماً. وحتى لو أسلمنا جدلاً أن مصرف لبنان كان يعتبر أنه يستلف مؤقتاً أموال المودعين للتدخل فيما بأسواق القطع، فإنه بذلك ارتكب خطأ جسيم كونه كان يعلم باستحالة تسديد السلفة.

لبنان يسجل سابقة

وفى مقارنة مع أزمة الثمانينات، كان إسـتمللك مقدِّرات المصرف المركزى بالعملة الصعبة آنذاك، سببه التدخلات في سوق القطع وتلبية احتياجات الدولة من العملات وبسبب سياسة دعم المواد الاستملاكية الاساسـية. هذا ما عاد وتكرر من التسـعينات وحتى اليوم بأشـكال متعددة وبوتيرة متسارعة. الفارق بين الثمانينات واليوم هو أن مصرف لبنان كان يستعمل احتياطه الحر من العملات الأجنبية أنذاك فيما تم اسـتعمال أموال المودعين مذه المرة ومنا يكمن الخطأ المُضاعف. فلبنان سجل سابقة في استعمال أموال المودعين بالعملات اللجنبية لمواجمة وضع اقتصادي

كلمة العدد



متردي. فمل تؤخذ تحذيرات جمعية مصارف لبنان على محمل الجد للحفاظ على ما تبقى من اموال وحقوق للمودعين ام تصبح الحالة اللبنانية الغير مسبوقة مادة بحث جديدة تُدرَّس في الجامعات؟

> الأمين العام الدكتور فادي خلف

References:

-FRIEDMAN Milton: The Case for flexible Exchange rates - BOURGUINAT Henri: Le flottement des monnaies - STEIN Jeremy: Informational Externalities and Welfare - Reducing Speculation - STEIN Jeremy: Destabilizing Speculative Activity Can Be Profitable - MAYER Helmut & TAGUCHI Hiroo: Official Intervention in the Exchange Markets: Stabilizing or Destabilizing? - TAYLOR Dean: Official Intervention in the Foreign Exchange Market, or Bet Against the Central Bank" - TAYLOR Dean & CORRADO Charles: The Cost of a Central Bank, Leaning Against a Random Walk - SIMON Yves: Techniques financières internationales - WILLIAMSON John: Exchange Rate Management: The Role of Target Zones - WONNACOTT Paul: U.S. Intervention in the Exchange Market for DM, 1977-1980 - ARGY Victor: Exchange-rate Management in the Theory and Practice - ETHIER Wilfred & BLOOMFIELD Arthur: Managing the Managed Float - HODGSON Douglas J.: A test for the presence of central bank intervention in the foreign exchange market with an application to the Bank of Canada - IMF Staff Papers, 20 (March 1973), pp. 107 - Fadi Khalaf: l'effondrement de la livre libanaise 1982 - 1992, une histoire qui nous hante.







🍇 أبحاث ودراسات



قانون الـCapital Control ومصير الدعاوي والمحاكمات بين المصارف والمودعين، في لبنان وفي الخارج

بقلم ؛ المحامى البروفسـور نصرى أنطوان دياب *

المصارف»؛ وغيرها)، بل من خلال دراسة متأنية تأخذ بالاعتبار الجوانب القانونية والاقتصادية التي بدونها تفقد المناقشة حدواها.

من الناحية المنطقية البحتة، يكفى التذكير بأن هدف الكابيتال كونترول هو الحدّ من خروج العملات الأجنبية من لبنان؛ وبالتالي، لا يُعقل الإبقاء على الدعاوي والمحاكمات خلال فترة تطبيقه، اذ كيف مكن حظر خروج الأموال من لبنان مشيئة الفرقاء، والسماح بخروج الأموال بقرار قضائي ؟

بنتيجة هذه الدراسة، التي لا تركز على نص محدّد لمشروع قانون الكابيتال كونترول، بل فقط على مبدأ حظر تقديم الدعاوى الجديدة ووقف المحاكمات العالقة، سيتبيّن ان أى مادة من القانون تتعلق بالدعاوى والمحاكمات:

- لا تَقضُم حقوق المودعين ولا تبرئ ذمة المصارف، بل على العكس تحفظ حقوق المودعين بمنحهم فرص متكافئة لاستعادة ما مكن إستعادته من ودائعهم بشكل سوى وعادل.
- ليست غريبة في نتائجها عن النظام القانوني اللبناني، الذي يتضمّن أحكاماً او نتائجاً مشابهة، في مجالات مختلفة.
- ليست هدفاً بحدّ ذاتها، ولم تُثَر الاّ لان هناك قانون كابيتال كونترول: اذا كان هذا القانون ضرورياً، فلا بدّ من هذه الأحكام؛ والسبيل الوحيد للإطاحة بهذه الأحكام هو الإطاحة بهذا القانون؛ فلا قانون كابيتال

(Executive Summary) الموجز التنفيذي (Executive Summary)

موقفنا المبدئي من مصير الودائع المصرفية مُعلَن ومعروف ومنشور منذ سنتين: إن أي مسّ بالودائع، تحت أي عنوان وأية ذريعة، هو غير دستوري وغير قانوني وغير أخلاقي(١). وبالتالي، فإن أي قانون يقضي على أي جزء من الودائع مرفوض بالمبدأ، أكان قانون كابيتال كونترول، أو قانون Haircut، أو Bail-in، أو غيرها من القوانين والآليات.

لا تتطرق الدراسة الحاضرة الى قانونية او ملاءمة مشاريع قانون الكابيتال كونترول («يرمى الى وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية» - Capital Control) التي يتمّ التداول بها، ولا الى تحليل مضمون هذه المشاريع، بل تغطى فقط نقطة واحدة: بغضّ النظر عن قانونية وملاءمة مختلف أحكامه، هل يجب أم لا أن يتضمن هذا القانون مادةً بشأن الدعاوى والمحاكمات الجديدة أو العالقة أمام القضاء اللبناني والأجنبي بين المصارف والمودعين والتي يكون موضوعها عمليات مصرفية ينظّمها هذا القانون (أي عمليات القطع؛ سحوبات نقدية بالعملات الأجنبية؛ تحويلات الى الخارج؛ وغيرها) ؟

هذه المسألة حيوية لحسن تطبيق قانون الكابيتال كونترول وللحفاظ على حقوق المودعين؛ ومقاربتها لا تتم من خلال إطلاق مواقف عامة (مثل «قضم حقوق المودعين»؛ «إعطاء براءة ذمة للمصارف»؛ «حماية

أهدى هذه الدراسة الى الصديق المحامي الدكتور عبده جميل غصوب، الذي أنار طريق حريّة الرأي والتعبير بالرغم من الصعاب، والذى قال هذا الكلام الذهبى:

> « لسـت راضياً ان يُصبح القانون مادة ثرثرة على التواصل الاجتماعي. القانون يُكتب ولا يُحكى»

^{*} محام بالإستئناف، بروفسـور في كليات الحقوق في بيروت.

 $^{^{1}}$) Nasri Diab, "Let Us (not) Talk About Haircut – Lebanon: Bank Deposits in the Financial Turnoil"; Bulletin Mensuel de l'Association des Banques du Liban, 2ème trimestre 2020, p.51.

🍇 أبحاث ودراسات



كونترول بدونها، والعكس صحيح.

- لا يجب أن تتناول سوى العمليات المصرفية التي يشملها القانون، أي حصراً عمليات القطع والتحويلات الى الخارج والسحوبات النقدية بالعملات الاجنبية؛ وبالتالي، فان سائر العمليات وعلاقات المصارف بعملائها والمسؤوليات وأيضاً كل ما له علاقة مصرف لبنان يجب ان يخرج عن إطار هذه الأحكام، وان تبقى الدعاوي والمحاكمات متاحة بشأنها.
- تُعلّق الدعاوي والمحاكمات بشكل مؤقّت (فقط طبلة فترة العمل بهذا القانون)، ولا تلغيها.

١. إن هدف أي قانون يفرض كابيتال كونترول هو وضع أطر قانونية مُقيّدة لعمليات القطع والسحوبات النقدية للعملات الأجنبية وخروجها من البلاد، لفترة زمنية محدّدة يستعيد خلالها الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي عافيتهما، كي يعود الوضع الى طبيعته. إن القانون الدولي العام يعترف يحق كل دولة يوضع ضوابط للتبادلات الدولية، واذاً لنقل رؤوس الأموال عبر الحدود، شرط ان لا تكون هذه الضوابط تمييزية أو حمائية (7). ومن المعلوم ان هناك عدة أنواع من الكابيتال كونترول: قيود على الأموال التي تدخل الى البلاد؛ قيود على الأموال التي تخرج منه؛ قيود على الاستثمارات الأجنبية؛ وغيرها من القبود $(^{7})$.

إختار لبنان أحد أنواع الكابيتال كونترول، وهو الذي يهدف الى وضع قيود على خروج الأموال من البلاد. تاريخياً، لم يكن صندوق النقد الدولي (IMF) مشجّعاً لمبدأ الكابيتال كونترول، وكان يعتبر انه من الأفضل العمل على تعديلات ماكرو إقتصادية (Macroeconomic Adjustments) ومراقبة القطاع المالي. الا أن الصندوق قَبِلَ بالمبدأ بعد الأزمة المالية التي هزَّت العالم بدءاً من

العام (3). من الجدير الإشارة الى ان رفع الكابيتال كونترول هو أصعب من فرضه، وإن المهلة التي يحددها المشترع في القانون قد لا تتفق مع الواقع الاقتصادى؛ ففي إسلندا مثلاً، دام فرض الكابيتال كونترول هاني سنوات بالرغم من كل الإجراءات الجذريّة التي إتُخِذَت والتي يفتقر اليها لبنان حتى اليوم (٥). إن ولوج لبنان طريق وضع ضوابط على حرّية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود يشكّل ظاهرة تتنافى وطبيعة نظامه الاقتصادي الحرّ المكرّس في الفقرة (و) من مقدمة الدستور، كما وتتنافى وتاريخه الليبرالي (7) وموافقته على أحكام نظام صندوق النقد الدولي بشأن عدم فرض قيود على المدفوعات (V). كل هذا يدلّ على صعوبة المرحلة التي مرّ فيها الاقتصاد الوطني.

٢. لن يفي أيّ قانون كابيتال كونترول بالغرض إذا لم يندرج في إطار خطّة تعافي اقتصادي شاملة تتضمن إجراءات وقوانين أخرى، أو على الأقل إذا لم يشكّل هذا القانون خطوة أولى في إتجاه هكذا خطة. فقانون الكابيتال كونترول ليس هدفاً بحدّ ذاته، بل هو مجرّد وسيلة لحماية تطبيق خطة شاملة تكون هي العلاج الأساسي للوضع الاقتصادي والمالي، وتتضمن إصلاحات جذريّة وبنيويّة تؤمّن عودة الثقة بالنظام المالي والمصرفي اللىناني.

قبل القانون، المنطق (^). ما ان هدف قانون الكابىتال كونترول هو الحدّ من خروج العملات الأجنبية من لبنان، فإن الإبقاء على الدعاوى والمحاكمات ينسف هذا الهدف: كيف يُحكن حظر خروج الأموال من لبنان مشيئة الفرقاء، والسماح بخروج الأموال بقرار قضائي؟ هل يُعقل ان يُحظِّر على المودع الطلب من مصرفه تحويل أمواله الى الخارج، وان يُسمَح له أن يطلب من القاضي أن يأمر المصرف بتحويل هذه الأموال الى الخارج ؟

²) D. Carreau et P. Julliard, Droit international économique, L.G.D.J. - Delta, 1998, n°785.

³⁾ Sacha Dierckx, The IMF and Capital Control: Towards Postneoliberalism?, ECPR General Conference Reyk javick, 25-27 August 2011.

⁴⁾ A. Ghosh & M. Qureshi, What's in a Name? That which we call Capital Controls, IMF Working Paper (WP/16/25), 2016, page 30 et seq.

⁵⁾ F.M. Baldursson et alii, Iceland's Capital Controls and the Resolution of its Problematic Bank Legacy, Research Gate, 2017.

⁶⁾ Rola Assi, Le régime juridique des investissements étrangers au Liban au regard de l'ordre juridique international, Sader, 2018, n°29 et s.

⁷⁾ Bank of International Settlements, Payment Systems in Lebanon (Red Book, First Edition), September 1998.

⁸⁾ M. Villey, Philosophie du droit, Dalloz, 2001, n°141 et s.

🥸 أبحاث ودراسات

- ٣. هناك ثلاث حالات ممكنة، يجب أخذها بالاعتبار وتحليل نتائجها:
- أ. الحالة التي يكون فيها العميل قد أعطى، قبل دخول قانون الكابيتال كونترول حيّز التنفيذ، تعليمات للمصرف بتحويل أموال الى الخارج؛ ورفض المصرف الإمتثال الى هذه التعليمات؛ ولم يتقدّم العميل بدعوى ضدّ المصرف. ب. الحالة التي يكون فيها العميل قد أعطى، قبل دخول القانون حيّز التنفيذ، تعليمات للمصرف بتحويل أموال الى الخارج؛ ورفض المصرف الإمتثال الى هذه التعليمات؛ وتقدّم العميل بدعوى ضدَّ المصرف؛ ولم يصدر بعد حكم مبرم بشأنها.
- ج. الحالة التي يكون فيها العميل لم يعطِ، قبل دخول القانون حيِّز التنفيذ، تعليمات للمصرف بتحويل أموال الى الخارج (وبالتالي، لم يتقدم باي دعوى ضد المصرف)؛ ولا يعود يحق له ان يعطي هكذا تعليمات، عملاً بأحكام هذا القانون.

من الواضح أنه، في غياب أحكام في قانون الكابيتال كونترول ترعى مسألة الدعاوى والمحاكمات (٩)، من شأن كل من هذه الحالات الثلاثة ان تؤدي الى نتائج مختلفة، ما سيُنتِج حتماً تخبّطاً في القرارات القضائية، وأيضاً عدم مساواة بين عملاء المصارف (المودعين)، والى نسف الهدف الأساسي من هذا القانون، من خلال الابقاء على إمكانية خروج أموال من لبنان، ليس بإرادة الفرقاء بل بأمر قضائي ومجرّد إقامة دعاوى جديدة و/أو السر محاكمات إنطلقت سابقاً.

فالقانون يُطبَّق على فرقاء العقد، وعلى المتقاضين، وعلى القضاء. وللمشترع، مصدر القوانين، ان يُنظِّم الأوضاع والعلاقات القانونية، دون ان يُعتبر ذلك مسًّا بحقوق الأفراد ولا «ضرباً لهيبة القضاء» (كما يدّعي البعض). فان كان لا بدّ من قانون كابيتال كونترول (وهذه المسألة لا تدخل في إطار الدراسة الحاضرة، كما ذكرناه أعلاه)، لا بدّ أيضاً من تضمينه أحكاماً خاصة بالدعاوى والمحاكمات، في لبنان وفي الخارج.

- يقتضي إذاً إدراج مادة في قانون الكابيتال كونترول تُعلَّق بموجبها، بشكل مؤقت، كافة المحاكمات العالقة أمام القضاء اللبناني وتمنع إقامة دعاوى جديدة طيلة فترة تطبيق القانون، وذلك للسبين التالين:
- أ. السبب الأول: إن الهدف الأساسي لإقرار قانون الكابيتال كونترول هو إعطاء الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي فترة سماح لاستعادة عافيتهما، بوقف نزيف التحويلات الى الخارج، كي تتمكن المصارف لاحقاً، مع عودة العجلة الاقتصادية الى الدوران والنشاط المصرفي الى طبيعته، من إعادة أكبر نسبة ممكنة من الودائع الى أصحابها؛ مع التشديد هنا على انه لا يمكن لأي مصرف في العالم ان يُعيد في وقت واحد كامل الودائع لأكثر من نسبة مئوية ضئيلة من عملائه، فلا يحتمل أي مصرف أو قطاع مصرفي ككل ما يُعرف بـ «Run on the Bank» (۱۰). في ظل قانون الكابيتال أو «Bank Run» كونترول، لا يمكن أن يبقى القطاع عرضةً لدعاوى أحكام مبرمة؛ وإلا، فلا مجال لوقف النزيف ولاستعادة أحكام مبرمة؛ وإلا، فلا مجال لوقف النزيف ولاستعادة الاقتصاد عافيته.
- ب. السبب الثاني: إن المساواة بين المودعين، وعملاء المصارف بشكل عام، هي الأساس لكل حلّ عادل لمشكلة الودائع. فلا يمكن حظر تقديم دعاوى جديدة وفي الوقت ذاته السماح بإستكمال المحاكمات العالقة، وإلا فيكون قد حصل تمييز غير مشروع بين المودعين الذين قدّموا دعاوى قبل دخول قانون الكابيتال كونترول حيّز التنفيذ من جهة، والمودعين الذين لم يقدّموا دعاوى ويُمنع عليهم تقديمها لاحقاً من جهة أخرى؛ ما يخالف أحكام الفقرة (ج) من مقدمة الدستور التي كرّست مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. وعندها، يكفي مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. وعندها، يكفي الإسراع بإقامة دعاوى قبل إقراره، ومن ثم السير بالمحاكمات حتى الاستحصال على أمر قضائي بالتحويل الى الخارج.

٩)) نذكر بان الدعوى هي، من جهة المدعي، الحق الذي يعود (L'instance) هما مسألتان مختلفان: الدعوى هي، من جهة المدعي، الحق الذي يعود لكل ذي مطلب بان يتقدم به الى القضاء للحكم له بموضوعه (الفقرة الأولى من المادة ٧ من قانون أصول المحاكمات المدنية)؛ في حين ان المحاكمة هي سلسلة أعمال إجرائية، تبدأ مع تقديم الطلب الأصلي وتنتهي مع النطق بالحكم النهائي الذي يفصل في النزاع.

¹⁰⁾ Sacha Dierckx, The IMF and Capital Control: Towards Postneoliberalism?, ECPR General Conference Reyk javick, 25-27 August 2011.

🦓 أبحاث ودراسات



الخارج. فقد جاء في الفقرة ٣ من قراره، أنه سرّع إجراءات المحاكمة أمامه كيّ يتمكن من الحكم قبل صدور قانون الكابيتال كونترول في لبنان:

«(...) there is a risk that capital controls might be introduced in the future (...) It was for this reason, indeed, that the trial which took place before me was expedited »

لا شيء بدلِّ إذاً في هذا القرار إن القضاء البريطاني سوف يعتبر قانون الكابيتال كونترول اللبناني مخالفاً للنظام العام البريطاني الحمائي او الاستبعادي (١٤) ليرفض الأخذ به وتطبيقه؛ لا بل على العكس، ووفق ما جاء في هذا القرار، وكما بينَّاه أعلاه، فإن القاضي البريطاني سوف يأخذ بقانون الكابيتال كونترول اللبناني ويطبّقه في الدعاوي المقامة أمامه، اذ انه من الثابت ان لا مانع ان يأخذ القاضي بقانون أمن وسلامة أجنبي (Loi de police et de sûreté) في حال لم يتعارض هذا القانون الأجنبي مع النظام العام الوطني (١٥).

إن منع تقديم دعاوى جديدة في الخارج في ظل قانون الكابيتال كونترول هو حلّ مناسب للأسباب التي ذكرناها أعلاه بالنسبة للدعاوي المقامة في لبنان، وبشكل أولى بالنسبة للمساواة بين المودعين: فالمودع المقيم في لبنان والذي لا يملك ما يكفى من الأموال لتقديم دعوى في الخارج و/أو الذي لا يشكّل وضعه القانوني رابطاً لاختصاص القاضي الأجنبي بسبب عدم توافر عناصر إرتباط (Liens de rattachement) تأسس لهذا الاختصاص، لن يتمكن من إقامة دعوى في الخارج؛ وبالتالي، فان فقط المودعين القادرين على تقديم هذا النوع من الدعاوى في الخارج سيحصلون على أموال من المصارف اللبنانية، خاصةً ان بامكانهم التنفيذ الجبري على أصول المصارف اللبنانية الموجودة في الخارج، من أرصدة حسابات لدى المصارف أما بالنسبة للدعاوى المُقامة أو التي ستقام في الخارج، أمام القضاء الأجنبي، ضد المصارف اللبنانية، وعملاً بقواعد القانون الدولي الخاص، من قواعد تنازع الاختصاص القضائي وقواعد تنازع القوانين (Conflit de juridictions et conflit de lois)، فإن القاضي الأجنبي، إذا اعتبر نفسه مختصاً للنظر في دعوى مقامة أمامه من عميل مصر في ضدّ مصرف لبناني (أو بالعكس)، يطبّق في أغلب الأحيان على هذه الدعوى القانون اللبناني الموضوعي (وليس الاجرائي) وليس قانونه الوطني. فإذا رأى هذا القاضي الأجنبي انه يوجد قانون كابيتال كونترول في لبنان، وإذا كان هذا القانون قد تضمّن أحكاماً (ولو ضمنيّة) تفيد بأنه قانون إلزامي (Impératif) يتعلّق بالانتظام العام الاقتصادي (۱۱)(Ordre public économique) فمن المرجّع ان يأخذ القاضي الأجنبى بهذا القانون ويردّ الدعوى المقدّمة أمامه، حتى بغياب مادة فيه تتعلّق بالدعاوى والمحاكمات. فقد إعتبر الفقه الفرنسي المأذون ان القانون ذات الطابع الإلزامي يَعبُر الحدود مع طابعه الإلزامي، وان للقاضي الأجنبي، الذي يستقبله عملاً بقواعد تنازع القوانين المعمول بها لديه، ان يحفظ له هذا الطابع الإلزامي (١٢)، الاّ بالطبع إذا تعارض هذا القانون الإلزامي مع النظام العام للقاضي الأجنبي.

على سبيل المثال، فان القاضي البريطاني Justice Picken، في محكمة العدل العليا في لندن، أعطى، في قراره الصادر بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٢٢ في الدعوى المقامة من السيد Manoukian بوجه مصرفين لينانيين (١٣)، إشارة واضحة الى أنه لو كان موجوداً قانون كابيتال كونترول في لبنان، لكان أخذ به وطبّقه، ولما كان حكم لصالح المودع (Manoukian) وأمر المصرفين بتنفيذ طلب التحويل الي

¹¹⁾ Th. Pez, "L'ordre public économique", Cahiers du Conseil Constitutionnel, n°45, Octobre 2015, p.44 et s.

¹²⁾ H. Motulsky, "L'office du juge et la loi étrangère", in Ecrits - Etudes et Notes de droit international privé, Dalloz, 1978, n°34.

¹³⁾ High Court of Justice (London), Vatche Manoukian v. Société Générale de Banque au Liban & Bank Audi SAL, Judgment 25 March 2022.

١٤) عبده جميل غصوب، دروس في القانون الدولي الخاص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، صفحة ١٩٩ وما يليها؛ سامي بديع منصور، الوسيط في القانون الدولي الخاص، دار العلوم العربية، ١٩٩٤، فقرة ٤٧٠ وما يليها.

¹⁵⁾ B. Ancel et Y. Lequette, Les grands arrêts de la jurisprudence française de droit international privé, Dalloz, 2006, arrêt 53, p.487: Conseil d'Etat, arrêt du 29 juin 1973 "Syndicat général du personnel de la Compagnie des Wagons-Lits", surtout para. n°15 et s.; voir aussi: H. Batiffol et P. Lagarde, Droit international privé, T. 2, L.G.D.J., 1983, n°576.

🦓 أبحاث ودراسات



المراسلة وغيرها من الأصول (وهذا أمر غير متاح للمودعين الآخرين)؛ فلن ينال المودعون الآخرون شيئاً.

إن ردّ القاضي الأجنبي المحتّم لكل دعوى تُقدّم أمامه في منازعة تُطبَّق عليها أحكام القانون اللبناني للكابيتال كونترول لا يشكّل بحدّ ذاته إستنكافاً عن إحقاق الحق (Déni de justice)، إذ ان هذا القاضي سيقبل أولاً بربط إختصاصه، ومن ثمّ سيردّ الدعوى لوجود قانون كابيتال كونترول؛ ما يستبعد وصف الحالة بالاستنكاف عن إحقاق الحق في القانون الدولي الخاص (١٦).

٦. يجب ان تنصّ أحكام قانون الكابيتال كونترول التي تتناول مسألة الدعاوى والمحاكمات أنها لا تتعلق سوى بالدعاوى والمحاكمات التى يكون موضوعها تحديداً إحدى العمليات المصرفية التي يشملها القانون، أي حصراً التحويلات المصرفية الى الخارج والسحوبات النقدية بالعملات الأجنبية وعمليات القطع؛ خاصةً وان وحدها هذه العمليات تدخل في صميم هذا القانون، وان إمكانية ممارستها من قبل بعض الاشخاص دون غيرهم ينسف أسس قانون الكابيتال كونترول وغاياته كما المساواة بن المودعين. فكل سائر جوانب العلاقة المصرفية بين المصارف وعملائها وسائر العمليات، كما وكل ما له علاقة مصرف لبنان، لا تشمله هذه الأحكام، وتبقى الدعاوي والمحاكمات متاحة بشأنها. كما يجب ان تنصّ هذه الأحكام ان الدعاوي والمحاكمات تكون معلّقة (وغير مُلغاة) لفترة محددة، هي مدّة نفاذ قانون الكابيتال كونترول.

٧. من المفيد هنا التذكير بالمبادئ الأساسية لتنازع القوانين في الزمن (Conflit de lois dans le temps) (۱۷). فعملاً مبدأ المفعول الفورى للقوانين (Effet immédiat) (غير القوانين التي تتعلق بأصول المحاكمات المدنية، والتي ترعاها المادة ٥ من قانون اصول المحاكمات

المدنية)، لا تنطبق أحكام القانون الجديد على العقود المُبرمة قبل دخول هذا القانون الجديد حيّز التنفيذ؛ بحيث ان تلك العقود تبقى خاضعة للقانون القديم التي أبرمت خلال فترة نفاذه (Survie de la loi ancienne). الا انه مكن للمشترع ان يُخضِع العقود القدمة الى أحكام القانون الجديد (دون أن يشكّل ذلك مفعولاً رجعياً - Effet rétroactif)، ويحصل ذلك عادةً في الحالات التي تكون فيها المصلحة العامة ضرورية (Impérieux) وتفرض ذاتها على استقرار العلاقات التعاقدية (١٨). نجد في فرنسا أمثلة عن قوانين كهذه منذ القرن التاسع عشر، وبوجه التحديد في المسائل النقدية (١٩) عند نشؤ أزمات تفرض إتخاذ إجراءات موجب قوانين آمرة (قوانين الأمن والسلامة) تنطبق حتى على العلاقات القانونية التي كانت قامّة قبل دخول هذه القوانين حيّز التنفيذ. وقد عاشت فرنسا، حتى الربع الأخير من القرن العشرين، حالات إقتصادية حرجة إضطرت فيها لإقرار قوانين تحدّ من حريّة التحاويل المالية (٢٠). من المؤكد ان قانون الكابيتال كونترول اللبناني يدخل في خانة القوانين التي تفرض ذاتها على العقود (المصرفية) القائمة، وان الظروف الخطيرة التي فرضت إقراره تتعلّق بالمصلحة العامة الضرورية.

٨. من الناحية الاجرائية، فان المادة في قانون الكابيتال كونترول التي تتناول الدعاوي الجديدة والمحاكمات العالقة، مانعةً إقامة الأولى وموقفةً سير الثانية، تُنشئ دفعاً بعدم القبول ودفعاً إجرائياً. منع إقامة دعوى جديدة، يكون المشترع قد منع ممارسة الدعوى كحق معنى المادة ٧ من قانون أصول المحاكمات المدنية (أ.م.م.)، مما يشكل دفعاً بعدم القبول عملاً بأحكام المادة ٦٢ أ.م.م. (٢١). أما بتعليقه سير المحاكمات

Maan Bou Saber, Le moyen - Essai d'une théorie générale - Le lien entre le substentiel et le processuel, Thèse, Université Panthéon - Assas (Paris II), 2008, p.613 et s.

¹⁶⁾ L. Corbion, Le déni de justice en droit international privé, Presses Universitaires D'Aix-Marseille, 2004, n°221

١٧) عبده جميل غصوب، المدخل للعلوم القانونية (النظرية العامة للقانون والنظرية العام للحق)، المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠١٨، صفحة ٢٠٠٠.

¹⁸⁾ J. Ghestin et G. Goubeaux, Traité de droit civil, Introduction générale, L.G.D.J. - Delta, 1995-1996, n°322 et n°405.

¹⁹⁾ Cassation civile, arrêt du 11 février 1873, Les grands arrêts de la jurisprudence civile, T. 2, Dalloz, 2008, arrêts 243-245, p.578.

²⁰⁾ D. Carreau et P. Julliard, Droit international économique, op. cit., n°1093: "La réglementation des changes".

٢١) عن الدفوع بعدم القبول (Fins de non recevoir)، مراجعة :

🦓 أبحاث ودراسات



- ج. قانون «تعديل قانون الايجارات»، الصادر في عام ٢٠١٧ (۲۷). تنصّ المادة ٥٨ ان «خلافاً لأي نص مخالف، يعلّق تطبيق أحكام مواد هذا القانون المتصلة بالحساب المساعدات والتقدمات، كما المراجعات القضائية في الأساس او التنفيذ او الأحكام التي سبق وأن صدرت والتي تؤدي الى تحديد بدل إيجار او إخلاء المستأجر المعنى بتقديمات الصندوق المذكور الى حين دخوله حيّز التنفيذ».
- د. قانون «تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية الخاصة بالقروض المتعثرة وإلغاء أو تخفيض الغرامات»، الصادر في عام ٢٠٢٢ (٢٨). تنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى انه « تُعلّق جميع الإجراءات القانونية والقضائية والعقدية التي يباشر بها خلافاً لأحكام هذا البند، وتتوقف مهلة مرور الزمن المسقط للحق خلال مدة نفاذه».
- ١٠. أخيراً، لا نرى في الأحكام القانونية التي تعلّق الدعاوي والمحاكمات التى تتناول مسائل معينة ولفترة زمنية محدّدة مخالفة للحقوق الأساسية (Droits fondamentaux) الإجرائية او الموضوعية. فاذا كان حق التقاضي هو من أهم الحقوق الأساسية (٢٩)، الاّ انه يبقى جائزاً للمشترع أن يضع له بعض القيود وان يؤجِّل ممارسته في الزمن الى تاريخ لاحق، شرط ان لا يؤثّر ذلك على أساس الحق (٣٠). كما أنه لا مكن القول أن ذلك بشكّل نوعاً من الاستنكاف عن إحقاق الحق لغياب طريق مراجعة قضائية (٣١)، لان طريق المراجعة القضائية ليس موصداً بل فقط معلّقاً لفترة زمنىة محددة.

- العالقة أمام القضاء اللبناني عند دخوله حيّز التنفيذ، فيكون المشترع قد أنشأ حالة لوقف المحاكمة (٢٢) مِعنى المادة ٥٠٤ أ.م.م.، وهذا الوقف يشكل دفعاً إجرائياً عملاً بأحكام المادة ٥٢ أ.م.م. (٢٣)، بحيث انه، ومجرّد زوال سبب الوقف (أي في حالتنا، عند إنقضاء فترة العمل بقانون الكابيتال كونترول)، يكون للخصوم متابعة المحاكمة من النقطة التي كانت وصلت اليها عند وقفها (٢٤).
- ٩. من الضروري الإشارة الى أن النظام القانوني اللبناني يتضمن عدداً من القوانين أُدرجت فيها أحكام خاصة بالدعاوى والمحاكمات المتعلقة بالمسائل التي تحكمها هذه القوانين؛ كما ان مجرّد إقرار بعض القوانين الاخرى أدّى تلقائياً إلى الحدّ من حق فرقاء العقد بالتقاضي والى تغيير القواعد التعاقدية المعمول بها لهذه الغاية. فالمادة التى سيتضمنها قانون الكابيتال كونترول بهذا الخصوص لن تكون يتيمة. على سبيل المثال لا الحصر، نذكر القوانين التالية:
- أ. قانون «تقسيط ديون التجّار المتضررين بسبب الأحداث»، الصادر في عام ١٩٨١ (٢٥). فمجرّد فرض على الدائن تقسيط دينه لفترة محددة دون موافقته، يُفقده حق مداعاة مدينه لمطالبته بتسديد الدين طيلة هذه الفترة.
- ب. قانون «إخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لأحكام خاصة»، الصادر في عام ١٩٦٧ (٢٦). تنصّ المادة ٢١ انه «يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية وتسرى أحكامه على القضايا المحالة أمام القضاء بعد أول تشرين الأول ١٩٦٦ والتي لم يكن قد صدر بشأنها

حكم مبرم».

22) Suspension de l'instance.

٣٣) نصري دياب، «ثلاثية وسائل الدفاع في الأصول المدنية: أسباب الدفاع، الدفوع بعدم القبول، والدفوع الاجرائية»، مجلّة « العدل»، ٢٠٠٩، صفحة ٧. ٢٤) الفقرة الثانية من المادة ٥٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

۲۵) قانون رقم ۸۱/۸، تاریخ ۲ نیسان ۱۹۸۱.

٢٦) قانون رقم ٢٧/٢، تاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٧.

٢٧) القانون النافذ حكماً رقم ٢، تاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٧.

۲۸) قانون رقم ۲۹۰، تاریخ ۱۲ نیسان ۲۰۲۲.

²⁹⁾ Nasri Diab, Le droit fondamental à la Justice - La procédure civile libanaise à l'épreuve des droits fondamentaux, Bruylant - L.G.D.J. - Delta, 2005.

³⁰⁾ S. Guinchard et alii, Droit processuel - Droit commun et droit comparé du procès équitable, Dalloz, 2007, n°285 (Cour Européene des Droits de l'Homme).

^{31) &}quot;Déni de justice par absence de recours": L. Favoreu, Le déni de justice en droit public français, L.G.D.J., 1964, p.443.

ابحاث ودراسات 🚓

بالخلاصة،

لكل هذه الأسباب، يتضح ان القول بأن أحكام قانون الكابيتال كونترول المتعلّقة بالدعاوى والمحاكمات «تشكّل حماية للمصارف وتعطيها صك براءة» أو أنها «تَقضُم حقوق المودعين»، هو كلام غير دقيق، سيّما وان هذا القانون هو إستثنائي ويخضع بالتالى لقواعد التفسير الضيق والحصرى (٣٢)؛ فلا براءة ذمة دون نص صريح.

فكما بينًا أعلاه، ان هذه الأحكام تخدم مصلحة المودعين قبل أي اشخاص آخرين، باعطائهم فرصاً متكافئة لاستعادة ما يمكن إستعادته من ودائعهم بشكل سوى وعادل

بعد رفع القيود التي يفرضها قانون الكابيتال كونترول، بغض النظر عن وضعهم القانوني (بالنسبة لقواعد تنازع قوانين الاختصاص القضائي) وحالتهم المالية؛ فالدعاوى والمحاكمات تُعلَّق ولا تُلغى.

والأثر على حقوق المودعين بعد الانتهاء من العمل بهذا القانون متعلّق ليس فقط بصياغة هذه المادة من القانون الخاصة بالدعاوى والمحاكمات، بل أكثر بخطة التعافي ومدى جدّيتها ومصداقيتها وحظوظ نجاحها؛ فإستعادة الودائع المصرفية هي رهن نجاح هذه الخطة.







تطور النقد ؛ الانتقال الى العالم الإفتراضي «العملات المشـفّرة» تشـريعات وتحديات أمام الآليات المعمودة

- بقلم : المحامى الدكتور بول مرقص *
- الأستاذ فارس أبي خليل **

وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد»١.

• مجموعة العمل المالي FATF:

«مّثيل رقمي للقيمة التي مِكن تداولها الكترونياً أو رقمياً وتعمل كوسيلة للتبادل ووحدة للحساب ومخزن للقيمة ولا يوجد لها أساس قانوني في الدولة، ولا تصدر بضمانة أي دولة من الدول وتنفذ مهامها المذكورة أعلاه فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الإفتراضية، وتختلف عن العملة القانونية لبلد معيّن بعدم وجود الغطاء القانوني.»٢ تنتشر راهناً الآلاف من هذه العملات المشفّرة في مختلف أنحاء العالم، وتنشأ معها بعض الأنظمة لرعايتها، إذ يتطور العمل بها باستمرار. لا تزال شرعية تعدين العملات الرقمية والتداول بها عملية غامضة في ظل غياب أية قوانين أو أنظمة ترعاها في الكثير من الدول، لكن عدداً قليلاً جداً من البلدان يحظر تعدين العملات المشفّرة. إن مجموعة المواقف التشريعية العالمية تجاه العملات المشفّرة والأنشطة المرتبطة بها، تختلف ببن بلد وآخر. في هذا الإطار سوف نستعرض كيفية تعامل بعض الدول المختلفة مع تنظيم العملات المشفّرة وتعدينها والتداول بها وما إذا كان لديها أي تشريع حاضر أو مستقبلي مكن أن يفرض نهجاً في التعامل مع العملات المشفّرة.

- في الولايات المتحدة:^٣

تواصل الدولة التقدم في تطوير التشريعات الفيدرالية

إن العملة بشكل عام تلعب دوراً أساسياً في تحريك الاقتصاد، فمن خلالها بؤدى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون معظم التزاماتهم وأعمالهم على أنواعها كافّة. على مدى التاريخ، مرّت النقود مراحل عديدة وتطوّرت في الشكل والمضمون، ولا تزال مستمرة في تطورها حتى يومنا هذا في ظل تطور الإبتكارات في العالم التقني خصوصاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما نتج عنه من توسّع للعولمة وانتشار التجارة الالكترونية وتطور وسائل الدفع والتحويل الالكتروني، مما أظهر تأثيراً ملحوظاً على صعيد الصناعة المالية والمصرفية.

يكثر الحديث حالياً عن ما يدعى بالعملات الرقمية Digital Currencies بأسماء وأنواع وأشكال مختلفة، منها ما يسمى بالعملات الإفتراضية المشفرة Cryptocurrencies التي حققت أرقاماً هائلة في تداولها وتقلب أسعارها في السنوات القليلة السابقة، بالرغم من الغموض القانوني الذي يعتريها والحذر تجاه التعامل بها واستخدامها والإستثمار بها الذي ينادي به البنوك المركزية والمنظمات الدولية المالية. لايوجدحتى الآن تعريف رسمي موحّد للعملات المشفرة، لكن العديد من البنوك المركزية والمنظمات الدولية عرّفتها بالآتي:

• البنك المركزي الأوروبي ECB:

«نوع من العملات الرقمية غير المنظمة، والتي عادةً ما يصدرها ويتحكم بها مطوروها، ويتم استخدامها

^{*} محام في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة، أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت وفي كليات الحقوق، مستشار قانوني للمصارف.

^{**} الهنسق التنفيذي لهؤسسة جوستيسيا الحقوقية، أعدّ البحوث الآيلة إلى كتابة هذا المقال.

 $^{^{1}}$ ECB, "Virtual Currency Schemes", October 2012, p.13. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurren-

cyschemes201210en.pdf
² Financial Action Task Force (FATF), "Virtual Currencies, Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, p.4. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

³ Cryptocurrency Regulations Around the World, originally published July 5, 2018, updated April 6, 2022 https:// complyadvantage.com/insights/cryptocurrency-regulations-around-world/



للعملة المشفّرة، فحالياً لا تعتبر شبكة إنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) العملات المشفّرة مثابة مناقصة قانونية، ولكنها تعتبر بورصات العملات المشفّرة مثابة أجهزة إرسال أموال على أساس أن الرموز المميزة للعملات المشفّرة هي «قيمة أخرى تحل محل العملة». بالنسبة لعمليات تبادل العملات المشفّرة فتعتبر قانونية في الولايات المتحدة وتقع ضمن النطاق التنظيمي لقانون سرية المصارف من الناحية العملية، هذا يعنى أنه يجب على مزودي خدمة تبادل العملات المشفّرة التسجيل لدىFinCEN، وتنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاحتفاظ بالسجلات المطلوبة، وتقديم التقارير الدورية إلى السلطات لتمكينها من الرقابة.

وفي هذا الإطار، أشارت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأُميركية (SEC) إلى أنها تعتبر العملات المشفّرة أوراقاً مالية، وتطبق قوانين الأوراق المالية بشكل شامل على المحافظ والتبادلات الرقمية. على العكس، تبنّت لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) نهجاً أكثر سلاسةً، واصفةً البيتكوين كسلعة والسماح لمشتقات العملات المشفرة بالتداول علناً. استجابة للإرشادات التي نشرتها مجموعة العمل المالي (FATF) في عام ٢٠١٩، أوضحت FinCEN أنها تتوقع أن تمتثل عمليات تبادل العملات المشفّرة لـ «قاعدة السفر» وأن تجمع وتشارك المعلومات حول منشئى معاملات العملة المشفّرة والمستفيدين منها. في هذا الإطار، شدّدت وزارة الخزانة الأمركية على الحاجة الملحة لتنظيم التشفير لمكافحة الأنشطة الإجرامية العالمية والمحلية. في كانون الأول عام ٢٠٢٠، اقترحت وحدة FinCEN تنظيمًا جديدًا للعملات المشفّرة لفرض متطلبات جمع البيانات على بورصات ومحافظ العملات المشفّرة. من المتوقع أن يتم تنفيذ القاعدة قريباً، حيث ستتطلب من البورصات تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة (SAR) للمعاملات التي تزيد قيمتها عن /١٠,٠٠٠/ عند إرسال أكثر من /٣,٠٠٠/ دولار في معاملة واحدة.

دولار، كما تتطلب من مالكي المحفظة تعريف أنفسهم تواصل وزارة العدل الأميركية التنسيق مع لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) ولجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) بشأن لوائح العملات المشفّرة المستقبلية لضمان حماية فاعلة للمستهلك والمزيد من الرقابة التنظيمية المبسطة. في عام ٢٠٢١، حولت إدارة الرئيس

جو بايدن انتباهها إلى العملات المستقرّة، بهدف معالجة خطر نمو قيمة الرموز المميزة NFTs. في وقت لاحق أصدرت مجموعة عمل الرئيس المعنية بالأسواق المالية سلسلة من التوصيات التي تضمّنت الحاجة إلى تشر بعات جديدة.

- في كندا :^ع

ثُمّة إجراءات متطوّرة إلى حد ما في تعاملها مع العملات المشفّرة، حيث يجرى تنظيمها في المقام الأول بموجب قوانين الأوراق المالية الإقليمية. العملات المشفّرة ليست معتمدة في المناقصات القانونية في كندا ولكن مكن استخدامها لشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت أو في المتاجر التي تقبل التعامل بها. تخضع الكيانات العاملة في العملات الافتراضية منذ العام ٢٠١٤، لقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب(PCMLTFA) Proceeds of Crime (Money Laundering) and .Terrorist Financing Act

في آب ٢٠١٧، أصدر مسؤولو الأوراق المالية الكنديون (CSA) إشعاراً بشأن قابلية تطبيق قوانين الأوراق المالية الحالية على العملات المشفّرة. وفي عام ٢٠١٨، صنفها رئيس البنك المركزي الكندي بأنها أوراق مالية «تقنياً». بالإضافة إلى ذلك تفرض الدولة الكندية ضرائب على العملات المشفّرة منذ العام ٢٠١٣، وتطبق قوانين الضرائب على معاملاتها، كما تعتمد قاعدة السفر بالعملة الافتراضية لتفادي الازدواج الضريبي. بالنسبة إلى التبادلات، بعد تعديل PCMLTFA في عام ٢٠١٩، أصبح تنظيم البورصات يتم على نحو تنظيم شركات خدمات الأموال وتخضع للعناية الواجبة والتزامات تقديم التقارير عينها، شرط التسجيل في مركز تحليل المعاملات المالية والتقارير في كندا (FinTRAC). حتى الآن، لا توجد بوادر على وجود تشريعات جديدة مهمة في هذا المجال، مها يرجح فرضية أن الحكومة الكندية وبورصات العملات المشفّرة تحتاج إلى وقت لتقييم كيفية تأثير أحدث التغييرات على مشهد التشفير قبل النظر في تشريعات إضافية.

- في سنغافورة:^٥

اتخذت الدولة موقفاً أكثر وضوحاً من بعض جيرانها الإقليميين في آسيا، إذ تتعامل مصلحة الضرائب في سنغافورة

⁴ Ibid.

 $^{^{5}\,}$ https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/blockchain-laws-and-regulations/singapore.



مع هذه العملات على أنها «سلع» وبالتالي تطبق ضريبة السلع والخدمات. كما أصدرت سلطة النقد في سنغافورة MAS في عام ٢٠٢٠ تحذيرات للجمهور من مخاطر الاستثمار في منتجات العملة المشفّرة، وفي عام ٢٠٢٢، عززت MAS هذه التحذيرات، وأصدرت إرشادات لمقدمي خدمات التشفير التي حظّرت الإعلان عن خدماتهم للجمهور. بالنسبة إلى التبادلات، اتبعت MAS عمومًا نهجًا ملامًاً لتنظيم تبادل العملات المشفّرة، مع تطبيق الأطر القانونية الحالية حيثما أمكن ذلك، وأخضعتها لإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب شأنها شأن العملات التقليدية. وضع قانون خدمات الدفع لعام ٢٠١٩ (PSA) التبادلات وغيرها من أعمال العملة المشفّرة تحت السلطة التنظيمية لـ MAS اعتبارًا من أيار ٢٠٢٠، وفرض عليها شرط الحصول على ترخيص تشغيل. تعكس الجهود التنظيمية الأخيرة في سنغافورة اهتمامًا دوليًا متجددًا بصناعة التشفير. في عام ٢٠٢١، دفعت حملة الصين على العملات المشفّرة العديد من مزودي الخدمات الصينيين البارزين، ما في ذلك ByBit و OKCoin و OKCoin و OKCoin وعملائهم، إلى الهجرة إلى سنغافورة.

- في استراليا- :^٦

عام ٢٠١٧، أعلنت الحكومة الأسترالية أن العملات المشفّرة قانونية وذكرت على وجه التحديد أن البيتكوين (والعملات المشفّرة التي تشترك في خصائصها) يجب أن تعامل كممتلكات وتخضع لضريبة أرباح رأس المال (CGT)، غير أنها خضعت سابقاً إلى ازدواج ضريبي مثير للجدل موجب ضريبة السلع والخدمات الأسترالية (GST) - وتصدّت له الدولة من خلال إجراء بعض التعديلات التشريعية. بالنسبة للتبادلات، منذ عام ٢٠١٨، فرض المركز الأسترالي لتقارير المعاملات والتحليل (AUSTRAC) على البورصات العاملة في أستراليا تسجيل المستخدمين وتحديدهم والتحقق من هوياتهم، والاحتفاظ بالسجلات، والامتثال لالتزامات الإبلاغ لمكافحة تبييض الأموال

وتمويل الإرهاب، على أن تخضع البورصات غير المسجلة والمخلّة بهذه الواجبات لتهم جنائية وعقوبات مالية. أنشأت أستراليا نمطًا من التنظيم الاستباقى للعملات المشفرة وتعمل بجهود مستمرة لتوفير إطار عمل واضح لشركات التشفير، وتسعى الحكومة الأسترالية لزيادة تنظيمها لتبادل العملات المشفرة لتمكين المستهلكين من شراء وبيع العملات المشفّرة بأمان في بيئة منظمة ولإبقاء شركات التكنولوجيا تحت السيطرة الحكومية.

- في اليابان:^٧

تتمتع اليابان حالياً بالمناخ التنظيمي الأكثر تقدماً في العالم للعملات المشفّرة وتعترف بالعملات الرقمية كملكية قانونية بموجب قانون خدمات الدفع (PSA)، كما تقوم بتصنيف المكاسب العائدة من هذه العملات كـ «دخل متنوع» وتفرض الضرائب على المستثمرين وفقاً لذلك. في أيار عام ٢٠٢٠، أدخلت بعض التعديلات على التشريعات اليابانية، منها مصطلح «الأصول المشفّرة» (بدلاً من «العملة الافتراضية»)، وفرضت قيوداً أكبر على إدارة أموال المستخدمين الافتراضية، وعمدت إلى تسهيل التنظيم على تداول المشتقات المشفّرة. إن عمليات التبادل تعتبر مشروعة في اليابان، ولكن بعد سلسلة من عمليات الاختراق البارزة، أصبحت قوائم التشفير مصدر قلق، فكثفت وكالة الخدمات المالية اليابانية (FSA) جهودها لتنظيم التداول والبورصات وفرضت قواعد أكثر صرامة على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كما وعلى مراعاة متطلبات الأمن السيبراني. لا تزال الدولة اليابانية تعمل على تنظيم عمل مُصدّري العملات المستقرة من أجل معالجة المخاطر التي يتعرض لها العملاء والحد منها، ومن المحتمل أن يتم اصدار تشريعات تتضمن بروتوكولات أمان جديدة والتزامات جديدة لمقدمي خدمات التشفير للإبلاغ عن أي نشاط مشبوه.

- في الصين: ^٨

حظرت الدولة تعامل المؤسسات المالية مع العملات

 $^{^{6}}$ https://gocardless.com/en-au/guides/posts/cryptocurrency-regulations-in-australia/.

⁷ Japan Cryptocurrency Regulations, https://complyadvantage.com/insights/crypto-regulations/cryptocurrency-regulations-japan/.

⁸ Cryptocurrency Regulations in China, https://complyadvantage.com/insights/crypto-regulations/cryptocurren cy-regulations-china/.



المذكور من قبل البرلمان الهندي، مما يعنى أن الوضع التشريعي للعملات المشفّرة في البلاد لا يزال غيرواضح. ١٠

-في سويسرا:١١

تبنّت الدولة موقفًا تقدميًا بشكل ملحوظ تجاه قوائم العملات المشفّرة، إذ تعد عمليات التبادل بها قانونية، وتعتبر إدارة الضرائب الفيدرالية السويسرية (SFTA) هذه العملات مثابة أصول، وتخضعها لضريبة الثروة السويسرية التي يتوجب الإعلان عنها في الإقرارات الضريبية السنوية. تفرض سويسرا على بورصات العملات المشفّرة الحصول على ترخيص للعمل من هيئة الإشراف على الأسواق المالية السويسرية (FINMA). في عام ٢٠٢٠، أقر البرلمان السويسري قانون الـ Blockchain ، الذي يحدد بشكل أكبر الجوانب القانونية لتبادل العملات المشفّرة وإدارة عمليات التبادل بها. بناءً على هذه الأهداف، أجرت وزارة المالية السويسرية في أواخر عام ٢٠٢٠ باستشارات حول لوائح جديدة شاملة للعملات المشفّرة والتي ستمكنها من الاستفادة من تقنية الـ blockchain دون خنق الابتكار. في عام ٢٠٢١، صوت المجلس الفيدرالي السويسري على اقتراح المزيد من تكييف اللوائح المالية الحالية مع العملات المشفّرة من أجل معالجة استخدامها غير القانوني.

- أمركا اللاتىنىة:^{١٢}

تختلف القوانين حسب كل دولة، وتشمل تلك البلدان ذات الأنظمة الأكثر صرامة بوليفيا التي حظرت بشكل شامل العملات المشفّرة والتبادل بها، والإكوادور التي أصدرت حظراً على تداول جميع العملات المشفَّرة بإستثناء التي تصدرها الحكومة. خلافاً لذلك، في المكسيك والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وشيلي، يتم قبول العملات المشفّرة عموماً كوسيلة دفع من قبل منافذ البيع بالتجزئة والتجار.

المشفّرة منذ عام ٢٠١٣، كما منعت عمليات الطرح الأولى للعملات الرقمية وعمليات تبادل العملات المشفرة المحلّية منذ عام ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، بموجب تعديل عام ٢٠٢٠ على القانون المدنى الصيني، تحظر الصين جميع عمليات تعدين العملات المشفرة المحلية كما وجميع عمليات تبادل العملات الرقمية، من خلال حظر العملات المشفّرة تماماً. وعلى الرغم من ذلك، يلجأ بعض المستثمرين إلى استخدام منصات ومواقع انترنت أُجنبية معينة لا يلتقطها جدار حماية الإنترنت الصيني. لا يوجد ما يشير إلى أن الصين تعتزم رفع أو تخفيف الحظر المفروض على العملات المشفّرة في أي وقت قريب، إنها الأمر ليس مستغرباً إذ أن البنك المركزي الصيني كان يعمل على إدخال عملة رقمية رسمية لسنوات، وفي أيلول ٢٠٢١، أعلن أنه أكمل اختبارات تجريبية لعملته الرقمية لليوان الصينى في مدن عدّة وتم تطوير رمز e-CNY ليحل محل النقود والعملات المعدنية وسيتم قبوله كدفعة للسلع والفواتير ورسوم النقل ورسوم العبور.

لا يزال موضوع تبادلات العملات المشفّرة في الهند والوضع الضريبي لها غامضاً حتى الآن وفي عام ٢٠١٨، حظرت الدولة على البنوك وأي مؤسسات مالية منظمة من «التعامل مع العملات الافتراضية أو تسويتها» كما وتجارة العملات المشفّرة في البورصات المحلية. غير أنه في عام ٢٠٢٠، قضت المحكمة العليا في البلاد بأن الحظر غير دستوري، مما سمح بإعادة فتح هذه التبادلات. ٩ تم اقترح مشروع قانون يفرض حظراً شاملاً غلى العملات المشفّرة - باستثناء عملة رقمية تصدرها الدولة، تحت طائلة فرض عقوبات على الأفراد الذين «ينقبون، أو يولدون، أو يحتفظون، أو يبيعون، أو يتعاملون، أو يصدرون، أو ينقلون، أو يتخلصون من، أو يستخدمون عملة مشفّرة في أراضي الهند.» لم يقرّ اقتراح القانون

⁹ Reserve Bank of India, 'Prohibition on dealing in Virtual Currencies (VCs)', 6 April 2018, available at: https:// rbidocs.rbi.org.in/rdocs/notification/PDFs/NOTI15465B741A10B0E45E896C62A9C83AB938F.PDF, last accessed 5 September 2020.

¹⁰ Himali Patel, 'Are Cryptocurrencies still Relevant in India?', Outlook India, 1 December 2018, available at: www.outlookindia.com/outlookmoney/personal-finance-news/are-cryptocurrencies-still-relevant-in-india-2772, last accessed 5 September 2020.

 $^{^{11}}$ Cryptocurrency Regulations Around the World, originally published July 5, 2018, updated April 6, 2022. https://complyadvantage.com/insights/cryptocurrency-regulations-around-world/



أما من الناحية الضريبية، غالباً ما يتم التعامل مع العملات المشفّرة كأصول، وهي تخضع على نطاق واسع لضريبة أرباح رأس المال في جميع أنحاء المنطقة بينما تخضع المعاملات في البرازيل والأرجنتين وشيلى أيضاً لضريبة الدخل في بعض السياقات. دولة السلفادور هي أول دولة في أميركا اللاتينية تقدم مناقصة قانونية لعملة البيتكوين في عام ٢٠٢١، وأصدرت تطبيقاً للمحفظة الرقمية الحكومية، وسمحت للمستهلكين باستخدام الرموز في جميع المعاملات (إلى جانب المدفوعات بالدولار الأمريكي). أثارت هذه الخطوة انتقادات خارجية ومحلية، لكن حكومة السلفادور أعلنت منذ ذلك الحين عن خطط لبناء «مدينة بيتكوين» سيتم تمويلها من خلال الرمز المميز الخاص بها.

بالنسبة للتبادلات، فإن قوائم صرف العملات المشفّرة في أميركا اللاتينية قليلة، ولا يوجد لدى العديد من البلدان قوانين خاصة ترعى تجارة العملات المشفّرة، وبالتالي، إن عمليات التبادل التي تحصل غير منظمة بموجب تشريعات حالية. هذا الافتقار إلى التنظيم إلى جانب معدلات التبنى المرتفعة أدّى إلى جعل أميركا اللاتينية خياراً جذاباً للشركات التي تتطلّع إلى الإستفادة من العملات الإفتراضية. هذا الموقف الجماعي تسبب باحتكاك مع الصناعة المصرفية التقليدية في المنطقة، ففي تشيلي، على سبيل المثال، اتخذت بعض البنوك خطوات لإغلاق الحسابات التي تحتفظ بها بورصات العملات المشفّرة في أواخر عام ٢٠١٨، لكنّها عادت وقدّمت الحماية لهذه البورصات في الوقت الحالي دون وضع إطار قانوني خاص يرعاها. خلافاً لدول أميركا اللاتينية الأخرى، تقوم المكسيك، إلى حد ما، بتنظيم عمليات تبادل العملات المشفّرة من خلال قانون تنظيم شركات التكنولوجيا المالية. يوسع هذا القانون القواعد المكسيكية لمكافحة تبييض الأموال لتشمل مزودي خدمات العملات المشفّرة من خلال فرض مجموعة متنوعة من متطلبات التسجيل والإبلاغ.

- في لبنان:

منذ العام ٢٠١٩ بدأت العملات المشفّرة بالإنتشار بشكل كبير في لبنان خصوصاً مع بداية الأزمة المالية وانهيار العملة اللبنانية حيث وجدها العديد مهرباً آمناً للاستثمار.

ليست هذه العملات مطروحة للمناقصة قانونياً في لبنان ولا تزال تتكاثر حالة التبادلات في السوق السوداء بشكل غامض وغير منظّم لا إدارياً ولا رقابياً ولا ضريبياً. نرى أن التعامل بهذه العملات أصبح «أمراً واقعاً» في لبنان، بحيث يجرى التعامل بها كوسيلة دفع من قبل بعض التجار، لذلك أضحى هناك حاجة ملحة لتنظيم العملات المشفرة لمكافحة الأنشطة الإجرامية العالمية والمحلية، من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها. في هذا الإطار، مكن اللجوء مؤقتاً إلى تطبيق قوانين الأوراق المالية الحالية على العملات المشفّرة، إلى حين إقرار قانون جديد خاص بها يرعاها. أما بورصات التداول بهذه العملات، ويقتضى إخضاعها لقواعد عمليات الوساطة المالية ويجب أن تمتثل لالتزامات الإبلاغ المفروضة عليها، مثل الإبلاغ عن المعلومات الشخصية والتحقق من هوية العملاء ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، وحفظ السجلات، والخضوع للرقابة، وفرض الضرائب عليها من خلال تطبيق القوانين الضريبية ممّا يأتي بالأموال لخزينة الدولة. بذلك، ينبغى على الأقل تصنيف هذه العملات واعتبارها «سلعة» والسماح لمشتقّات العملات المشفّرة بالتداول علناً من خلال المنصات، شرط الحصول على ترخيص تشغيل من السلطات المختصة، تحت طائلة انزال عقوبات جزائية وعقوبات مالية.

في الخلاصة، تعتبر العملات المشفرة تطوراً ملحوظاً في النظامى المالي والنقدي العالميين لكونها نموذج لامركزي جديد للمال الرقمى أو الإفتراضي يستخدم التشفير لحماية المعاملات من أي عمليات تزوير محتملة، يتم إصدارها وتنظيمها بواسطة نظام لامركزى خارج عن السلطة المركزية مما يجعلها محصنة من تلاعب أو تدخلات حكومية. إلا أن نتائج التعامل بهذه العملات من حسنات وسيئات لا تزال غير مؤكّدة حتى الآن، الأمر الذي يحتاج لفترة من الزمن بهدف تقييم هذه التغيّرات، لذا فهذه العملات حتى تاريخه لا تحلّ محل العملات المعدنيّة أو الورقيّة المعتمدة في النظام التقليدي بل تعامل معاملة «السلع» كما رأينا في معظم الدول.



Digital Transformation in the Banking Sector

By: DR. ANDRE GHOLAM *

Banks' executives are holding a loaded gun pointed at their feet. The name on the gun is "digital transformation." Banks are deluded into believing they are digitally transforming their organizations when all they are doing is deploying new tools for yesterday's industry. Digital transformation is an important trend in banking since a few years. Similar to its impact on other business domains, technology is gradually reshaping the financial services industry in every aspect. However, the industry has a long way to go, and banks are still dipping their toes in the digital water.

Meanwhile, customers have changed too. Gen-Z and Millennials expect traditional financial organizations to act in a technology-driven way, like Google or Apple do. As a result, traditional players feel the urge to introduce innovative and competitive digital solutions to ensure long-term market survival.

What Is Digital Transformation?

Digital transformation in banking is a cultural, organizational and operational change through technologies. In its most basic sense, digital transformation is the transition to digital customer services via the internet. In a broader sense, digital transformation means improvements in a wide range of areas related to offerings, process automation, customer experience, data integration, organizational flexibility and sales.

This technological trend determines the direction the industry is taking, and banks need to consider technological advances in their strategies. The pandemic-driven crisis

is only increasing the urgency. According to Gartner, 69% of boards of directors say the pandemic and the economic crisis are accelerating their digital initiatives.

Goal

So how do banks start the clock on their digital journey? First, it is important to determine what effect the banks expect from digitization. It is not enough to hope for "good things" to happen. Let us get specific: Digital transformation in banking means introducing customer-centricity, integrationandinclusivity. Withtechnology, the customer journey gets personal, automated and cohesive within a single ecosystem.

The ultimate goal of digital transformation is to understand and fulfill customers' needs e.g., a mobile application becomes a universal tool whether clients need to pay their bills, transfer money online, apply for a loan or receive information at the touch of a button. This level of convenience helps banks maintain a reliable customer retention strategy, reduce costs associated with attracting new customers, facilitate onboarding and thus increase revenue.

Preparation

Secondly, banks have to be aware of the volume of investments required to achieve the desired results. As said earlier, technology plays a critical role in all business operations. However, their effectiveness depends on how the business uses these technologies. That is why coming up with a clearly articulated strategy is crucial to digital transformation success.

^{*} Consultant Informatique - PHD, CISA, CISM, CRISC, Professeur a L'USJ.



Businesses must correctly assess and manage the risks associated with digital transformation, most notably possible data leakage, unauthorized access to data and other cybersecurity-related risks. Therefore, before drawing up a step-by-step plan for digital transformation, it is necessary to revise current business processes and IT infrastructure across the board. Departmental managers have to analyze the security gaps at the company level and find out how they can be eliminated using digital solutions.

But don't get the wrong idea: digital transformation is not solely about the technology itself. While developing and improving customer experience, financial institutions also establish a culture of innovation for employees. Work processes automation implies radical shifts in employee behavior, so the training of employees should be at the top of the digital agenda.

Results

Digital transformation initiatives will not come cheap. The customer-centric mindset requires constant improvement of technologies. However, is there a price tag on innovation? After all, banks invest in their organization's future via robust IT platforms. If they aspire to provide first-rate financial services and outperform competitors, giving a green light is a costly yet necessary decision.

Here are the results banks can expect from digital transformation. First, the unprecedented level of convenience, when clients have easy access to easy-to-use mobile applications and services. Second, the connectivity that lets users stay in touch with their bank 24/7. Finally, the innovation that helps bank institutions keep up with digital trends.

The sector's transformation means that banks are beginning to offer fully digital services, minimize direct interaction with clients and introduce powerful and agile banking IT products and systems. This means bank institutions are becoming technology companies

in their own right. The synergy of IT and marketing departments within a bank creates the opportunity to deliver digital products internally and externally.

This level of technological agility, with flexible services, new business models and faster time-to-market is the essence of digital transformation.

Ultimately, digital strategy initiatives by banks result in:

- Elimination of paperwork.
- Less time spent servicing clients, conducting transactions and settlements.
- Increased productivity.
- Organizational transparency.
- Effective teamwork.
- Lower operational costs.
- Risk reduction in core activities.
- More revenue.

It is hard to believe that banks are as far along in their digital transformations as they think they are. Among other requirements, digital transformation efforts should be addressing core system limitations and emerging artificial intelligence (AI) tools and technologies—but they are not.

Replacing Legacy Technology

Just 16% of financial institutions said their core vendors have made "significant" contributions to their digital transformation efforts. One respondent to a survey commented:

"While fintechs and other vendors tout that even small institutions can compete digitally, we are handcuffed by the slowness and unwillingness of core provider to support integrations. And have found that what is in sales pitch then has challenges to overcome in order to accomplish, even if possible."

Another commented:

"The future is not monolithic platforms the Big 3 continue to shove down our throats. The shift towards the cloud and open APIs is inevitable.

🥸 ولفات خاصة

We need core solutions with fully documented and open REST APIs without needing to spend an additional seven figures on platforms like Mulesoft. We also need core vendors willing to put together their own low-code/no-code software factories so we can easily extend the core."

The blame cannot be totally pinned on the vendors, however.

Seven in 10 banks do not plan to replace their core systems as part of their digital transformation. In addition, few have deployed - or plan to deploy - core integration/ middleware platforms or payment hubs. Without these platforms and without replacing the core system, it is hard to see how digital transformation can be achieved.

Deploying AI Tools and Technologies

Conversational AI is becoming a foundational technology in banking. Why?

- Process quality. Abandonment rates for digital product applications in banking are horrendously high. Even more troublesome: just a minority of institutions follow up with would-be applicants within a business day. That is unacceptable. Banks need to make conversational AI tools components of critical business processes—not just generic sales and service tools.
- Data. Attempts to codify and store "data" collected through human interactions— and even from clickstream data—is incomplete, generally inaccessible to other applications that could benefit from the data, and hard to analyze. Data gleaned from chatbot interactions can overcome these shortcomings. Banks need to make chatbots part of their data management strategies—not just their sales and service strategies.
- Personalization. Too many banks think of personalization in terms of personalized

messages. Smart banks understand that good personalization requires personalized conversations. They still wrestle, however, with getting the data to deliver good personalization, and creating opportunities to have personalized conversations.

Banks are Not Transforming for the Future of Banking

Underlying the shortcomings in banks' transformation efforts is this one problem: Few are transforming for the future of the industry, while most are "transforming" for yesterday's industry.

In other words, they are simply playing catchup, making investments and changes they should have made five (or more) years ago.

While the future is uncertain and the end is always near, there are trends that will lead to a different banking industry than the one that exists today, one that include:

- 1. Embedded finance. Embedded finance the integration of financial services into non-financial websites, mobile apps, and business processes will help banks generate roughly \$50 billion in banking-as-a-service (BaaS) revenue according to an upcoming Cornerstone Advisors report. Few banks, however, have identified BaaS as a strategic priority for their organization.
- 2. DeFi. In its definition of decentralized finance (DeFi), ethereum.org says DeFi "uses cryptocurrencies and smart contracts to provide services that don't need intermediaries." An analyst believes "when it comes to funding real-world lending activity, DeFi may excel" and writes: "A DeFi protocol performs true peer-to-peer lending. It never holds the asset; it just sets the price between borrowers and lenders. It serves the core function of lending at ultra-low cost because it has almost zero

fixed costs. In essence, DeFi could cut out the middleman."

He goes on to say:

"Many will suggest the goal [of DeFi] is to cut out the middleman, and that's not wrong; I think it just misses the point. I don't think we'll live in a world with no middlemen (they're already evolving in the DeFi landscape). But I do believe [DeFi is] building an alternative economic backbone for the digital economy."

- 3. **Metaverse**. In a blog post titled Metaverse, the end of banking digital transformation?, CoinYuppie speculates that the metaverse will change banking in a number of ways including:
 - Identify verification. In the metaverse, identity verification will be performed via VR glasses and Metaverse sensor devices which contain a security chip.
 - Real-time creation of financial products.
 In the meta universe, virtual product managers use gestures to drag and drop the entire process of digital product manufacturing.
- Games and attractions become a source of bank traffic. Banks can open branches on Mount Everest, in the Tarim Basin, on the Kunlun Mountains, or in Jiuzhaigou. The bank will combine these magnificent landmarks to fully personalize its branches and display its products.

The Digital Transformation Bottom Line

Bank execs need to stop playing this game of digital transformation charades, and recognize that although what they call "digital transformation" may be beneficial to their institution's short term performance, it is not very transformational.

The problem for many banks is that their socalled digital transformation efforts are not strategic. In fact, in many institutions, digital transformation strategy is not even a part of the organization's overall strategic planning process. That does not make any sense.

Then there are the institutions who claim that digital transformation is about "cultural" change - not technological change. Really? Then you might as believe that the Earth is flat if you are going to persist with that view. Management fads all have a life cycle, and the changing dynamics of the banking industry is accelerating the end of the digital transformation fad.

Conclusion

As tech-savvy fintechs enter the market, big banks are beginning to reap the benefits of adopting technology. For instance, Bank of America now receives more deposits via mobile than its brick-and-mortar branches. Banks must use technology to transform products, attract customers, empower employees and optimize operations. Technologies can shape the future only when they permeate all internal and external levels of a bank's activities.

Contrary to common misconceptions, the digital transformation will not make traditional banking institutions go extinct. Instead, it is an opportunity to reimagine financial services, making banks customer-centric, innovation-driven and future-ready.

Source: Forbes







🥸 تشریعات وأنظهة



خلاصة التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان خلال شهر آذار ۲۰۲۲

أولاً: التعاميم الأساسية

تعميم أساسي رقم 162 للمصارف تسديد رواتب موظفى القطاع العام

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الأساسي رقم 13423 تاريخ 28/3/2022 المتعلّق بتسديد رواتب موظفي القطاع العام.

قرار أساسي رقم 13423

ان حاكم مصرف لبنان، بناءً على قانون النقد والتسليف سيّما المادتن 70 و174 منه،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 23/3/2022،

يقرَّر ما يأتي :

المادة الأولى: على المصارف كافة تأمين السيولة اللازمة لسحب موظفى القطاع العام كامل رواتبهم الشهرية وملحقاتها والمساعدات الإجتماعية والمستحقات من صناديق التعاضد العائدة لهم وعدم وضع قيود عليها سواء لناحية تحديد سقوف للسحوبات النقدية منها أو تقسيطها على دفعات أو فرض عمولات أو نفقات من أي نوع كانت وعدم التذرع بالسقوف المحددة للسحوبات النقدية من حساباتها لدى مصرف لبنان.

المادة الثانية: تقوم لجنة الرقابة على المصارف بالتحقق من تقيد المصارف بأحكام هذا القرار.

المادة الثالثة: تُحال المصارف غير الملتزمة أمام الهيئة المصرفية العليا لإتّخاذ الاجراءات المناسبة بحقها.

المادة الرابعة: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الخامسة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. بيروت، في 28 آذار 2022 حاكم مصرف لبنان رياض توفيق سلامه

ثانياً : التعاميم الوسيطة

تعميم وسيط رقم 616

عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حملة الأسهم العادية عن السنوات المالية 2019 و2020 و2021.

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13416 تاريخ 3/3/2022 المتعلّق بتعديل القرار الأساسي رقم 6939 تاريخ 25/3/1998 (الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 44.

قرار وسيط رقم 13416 تعديل القرار الأساسي رقم 6939 تاريخ 25/3/1998

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين 70 و174 منه، وبناءً على القرار الأساسي رقم 6939 تاريخ 25/3/1998 وتعديلاته المتعلّق بالإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان، وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2/3/2022،

يقرَّر ما يأتي:

المادة الأولى: يُلغى نصّ البند (1) من "المادة السادسة مكرَّر" من القرار الأساسي رقم 6939 تاريخ 25/3/1998 ويُستبدل بالنص التالى:

«-1 عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حملة الأسهم العادية عن السنوات المالية 2019 و2020 و2021.»

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. بيروت، في 3 آذار 2022 حاكم مصرف لبنان رياض توفيق سلامه

🥸 تشریعات وأنظهۃ



تعميم وسيط رقم 617

شطب المؤسسة المالية عند انقطاعها عن ممارسة أعمالها لفترة ستة أشهر متتالية

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13424 تاريخ 29/3/2022 المتعلّق بتعديل القرار الأساسي رقم 7136 تاريخ 22/10/1998 (شروط تأسيس وممارسة عمل المؤسّسات المالية) المرفق بالتعميم الأساسي للمؤسّسات المالية رقم 2.

قرار وسيط رقم 13424

تعديل القرار الأساسي رقم 7136 تاريخ 22/10/1998 المتعلّق بشروط تأسيس وممارسة عمل المؤسّسات المالية إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف ولاسيما المادتين 70و182 منه، وبناءً على القرار الأساسي رقم 7136 تاريخ 22/10/1998 وتعديلاته المتعلق بشروط تأسيس وممارسة عمل المؤسّسات المالية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 23/3/2022،

يقرَّر ما يأتي :

المادة الأولى: يُضاف الى نصّ المادة الثالثة من القرار الأساسي رقم 7136 تاريخ 22/10/1998 الفقرة التالي نصّها التالى:

«تشطب المؤسسة المالية عن اللائحة المنصوص عليها في المادة 181 من قانون النقد والتسليف، اذا انقطعت عن ممارسة اعمالها لفترة ستة أشهر متتالية و تعتبر الرخصة الممنوحة لها لاغية.»

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره .

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . بيروت، في 29 آذار 2022 حاكم مصرف لبنان رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 618

عَديد مهلة العمل بالتعميم رقم ١٦١ لغاية ٢٠٢٢/٤/٣٠ قابلة للتجديد

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13425 تاريخ 30/3/2022 المتعلّق بتعديل القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 المتعلّق بإجراءات إستثنائية للسحوبات النقدية المرفق بالتعميم الأساسي رقم 161.

قرار وسيط رقم 13425 تعديل القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين 70 و 174 منه، وبناءً على القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 المتعلّق بإجراءات إستثنائية للسحوبات النقدية، وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 30/3/2022،

يقرَّر ما يأتي:

المادة الأولى: يُلغى نصّ المادة الرابعة من القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 ويُستبدل بالنصّ التالي: «يُعمل بهذا القرار فور صدوره وتطبق شروطه لمدة، تنتهى بتاريخ 30/4/2022، قابلة للتجديد.»

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. بيروت، في 30 آذار 2022 حاكم مصرف لبنان رياض توفيق سلامه



🥸 أخبار إقتصادية و مصرفية محلية



🦛 موديز عن الإتفاق مع صندوق النقد : خسائر حاملي اليوروبوندز سـتتخطّي الـــ70٪

علّقت وكالة التصنيف الدوليّة موديز على الإتّفاق الذي أبرم بين لبنان وصندوق النقد الدولي بشأن تمويل خارجي بثلاثة مليارات دولار أميركي والذي يتوقّع أن يستمرّ لستة وأربعن شهراً.

وبحسب وكالة التصنيف، فإنّ إتّفاق التمويل الخارجي مشروط بإعادة هيكلة شاملة للدين الخارجي للبنان (والذي يتضمّن ديناً بالعملة الأجنبيّة بنحو 37,9 مليار دولار أميركي كما في نهاية شهر أيلول 2021) ومشاركة كافية من الدائنين لتأمين إستدامة للدين.

وقد قدرت وكالة موديز بأنّ خسائر حاملي سندات الـ "يوروبوندز" ستتخطّى الـ 65٪ من قيمتها الإسميّة، مرجّحة أنّ المساعدات الماليّة الخارجيّة ستحفّز لبنان على إنجاز تقدّم لناحية إعتماد مبادرات إصلاحيّة مهمّة. وأشارت الوكالة الى أنّ أيّ تحسّن في تصنيف لبنان يعتمد على ركائز أساسيّة لديناميكيّات الدين العام، كالعودة إلى حالة نموّ إقتصادي، والحصول على تمويل، والقدرة على تسجيل فائض أوّلي والمحافظة عليه، والتي من شأنها أن تحافظ على إستدامة الدين.

🚓 التحويلات المالية نقداً وبالدولار مستمرّة عبر بوب فينانس

تستمرّ شركة بوب فينانس بتسديد التحويلات المالية الآتية من الخارج بالدولار الفريش أو بالليرة اللبنانية وذلك حسب طلب المستفيد. تقدّم الشركة وهي وكيل وسترن يونيون في لبنان مجموعة من التسهيلات والخدمات التي يحتاجها كل مواطن حالياً مع غلاء المحروقات والإزدياد الكبير بكلفة التنقلات.

🗞 العراق يسـترد أكثر من ٩ ملايين دولار من المصارف اللبنانية

أعلنت هيئة النزاهة الإتحادية في العراق، استرداد أكثر من 9 ملايين دولار من مصارف لبنانية، مُبيِّنةً أنها تعمل على هذا الملف منذ العام 2013 لغاية الآن. وذكر بيان لدائرة الإسترداد في الهيئة تلقته وكالة الأنباء العراقية (واع)، أن "الرئيس الأول لمحكمة استئناف بروت المُكلَّف المُنتدب؛ للنظر في قضايا الصبغة التنفيذيَّة أصدر قراراً بتسليم مبلغ 9,4 مليون دولار إلى الحكومة العراقيَّة، إضافةً إلى شقة في منطقة رأس بيروت"، مبيناً أنَّ "الأموال التي تم تهريبها من قبل المدانة (ز. س) كانت مُودعةً في خمسة مصارف لبنانيَّة وبأسماء مُستعارة". وأضاف البيان أنَّ "الهيئة عملت على هذا الملف منذ العام 2013، بالتعاون والتنسيق مع الدائرة القانونيَّة في وزارة العدل، عبر التحرِّي عن أموال المُدانة بعد التوصُّل إلى وجود حسابات مصرفيَّةِ لها خارج العراق"، مشيراً الى أنه "تمَّ توجيه طلب مُساعدة قانونيَّة إلى السلطات القضائيَّة اللبنانيَّة، بغية تحصيل قرارِ باعطاء الصيغة التنفيذيَّة لقرار الإدانة الصادر عن المُحاكم العراقيَّة". وتابع، انَّ "القضاء اللبنانيَّ أصدر في بادئ الأمر قراراً بإحالة ملف القضيَّة إلى قاضي تحقيق بيروت؛ بالاستناد إلى جنحة تبييض الأموال، تمهيداً لتجميدها ثمَّ مُصادرتها لمصلحة الحكومة اللبنانيَّة"، موضحاً، أنَّ "الهيئة وجَّهت مُحاميها في لبنان بضرورة إستئناف تلك القرارات". وبين أنّه "بعد تقديم طلبات وطعون للقضاء اللبناني أصدر قراراً بمصادرة تلك الأموال المُودعة في البنوك اللبنانيَّة، والتي كانت تحت أسماءٍ مُستعارةٍ، وتسليمها إلى الحكومة العراقيَّة"، لافتاً إلى "قيام الهيئة بالتنسيق مع وزارة الماليَّة والبنك المركزيِّ العراقيُّ؛ بغية تحويل الأموال إلى خزانة الحكومة العراقيَّة".





🥸 أخبار إقتصادية و مصرفية دولية



🦛 أبوظبي تهنج "كراكن" ترخيصاً لتشغيل هنصة لتبادل العملات الرقمية

أعلن سوق أبوظبى العالمي أنّه منح الترخيص لمجموعة "كراكن" لتشغيل منصة لتبادل الأصول الافتراضية في المنطقة الحرّة المالية. وقال إنّ كراكن هي أوّل مجموعة عالمية لتبادل الأصول الافتراضية في الإمارات تحصل على ترخيص مالى كامل من سوق أبوظبي العالمي.

وتهدف شركة "كراكن مينا" (لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) إلى توفير آلية الوصول إلى الأصول الافتراضية من خلال التمويل المنظم والتداول وخدمات الحفظ بالدرهم الإماراتي.

قدّم سوق أبوظبى العالمي إطاراً تنظيمياً للأصول الافتراضية في عام 2018، ومنذ ذلك الحين رسّخ مكانته كمركز عالمي رائد ومنصة أعمال لأنشطة الأصول الافتراضية للشركات المحلية والإقليمية والدولية.

وتجتذب دبي، مركز الأعمال الرئيسي في الإمارات، أيضاً شركات العملات الرقمية إذ أصدرت أوّل قانون لها ينظم الأصول الرقمية وشكّلت هيئة تنظيم الأصول الافتراضية للإشراف على القطاع في آذار.

وتأسست مجموعة "كراكن" عام 2011، وهي تخدم أكثر من تسعة ملاين عميل في 60 دولة.

🦀 نحو أوّل انخفاض في الودائع لدي المصارف الأويركية ونذ الحرب العالوية الثانية

منذ الحرب العالمية الثانية على الأقلّ، تسجّل الودائع في المصارف الأميركية كمجموعة زيادة سنوية. غير أنه في الشهرَيْنِ الأخيرَيْنِ، توقّع المحلّلون أن تنخفض الودائع بنسبة ٦٪ بعدما تابعوا تطورها في المصارف الكبري، وهي المؤسسات الـ ٢٤ التي تستحوذ على حوالي ٦٠٪

من قيمة الودائع والتي بلغت ١٩ تريليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١ استناداً إلى المؤسسة الفدرالية لضمان الودائع. في حين يستبعد بعض المحللين انخفاض الودائع بعدما ارتفعت إلى حدّ كبير في فترة انتشار الوباء. وكان المحلّلون توقّعوا في نهاية شباط أن تزداد الودائع بنسبة ٣٪ قبل حذف تريليون دولار من تقديراتهم. ويشير التغيّر في التوقّعات إلى أهمية انعكاس قرارات بنك الاحتياط الفدرالي على الاقتصاد المالي. ويُنتظر زيادة كبيرة في معدلات الفائدة الأساسية لمحاربة التضخم.

لن يكون لتراجع الودائع أي ضرر، إذ أصبح تدفّقها عبئاً على المصارف خصوصاً الكبيرة منها، مع الاقتراب من الحدود النظامية على رأسمالها. حتى أن المصارف أبعدت بعض المودعين لأنها غير قادرة على توظيف الودائع في التسليفات، على الرغم من توقّع زيادة الطلب على التسليف والحاجة للودائع لتمويله، وذلك كون الودائع تتجاوز التسليفات بحوالي ٨,٥ تريليون دولار في القطاع المصرفي. وقد انخفضت محافظ تسليف المصارف مع تغيّر نظرة بنك الاحتياط الفدرالي، ومن المفترض أن تستفيد من زيادة معدلات الفائدة، ما يسمح لها برفع الفائدة على التسليفات مع إبقائها شبه معدومة على الودائع لأنها لن تدفع أكثر على أموال لا تحتاجها.

في المرة الأخيرة رفع فيها بنك الاحتياط الفدرالي الفائدة، تباطأ نمو الودائع ولكنه بقى إيجابياً. أما خلال فترة الوباء فازدادت الودائع بقيمة ٥ تريليون دولار أو ما نسبته ٣٥٪ في العامَيْن الماضيَيْن. وتتوقّع سيتى غروب أن يكون لدى المصارف فائض من الودائع من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ مليار دولار من دون فوائد، سوف تخرج من القطاع على أن يكون أبرز المستفيدين صناديق أسواق المال واستثمارات قصيرة الأجل التي غالباً ما تمتصّ فوائض الودائع في المصارف.





الضريبة على القيمة المضافة تواصل التوسّع

يسعى مزيد من البلدان إلى اعتماد الضريبة على القيمة المضافة التي تتزايد مساهمتها في الإيرادات العالمية أكثر فأكثر. منذ أُلفي سنة، عندما بدأ أباطرة الصين يبنون سوراً عظيماً لحماية إمبراطوريّتهم من المحاربين، دفعوا كلفة جزء منه عن طريق فرض ضريبة على الملح التي تعتبر واحدة من أقدم الأمثلة على فرض ضريبة على سلعة استهلاكية في العالم. وبدأت هذه الضرائب في الأغلب مع الرسوم على الشاى والتبغ وحتّى الضرائب على حجم الأعمال التي طُبّقت على نطاق أوسع في القرن العشرين. وها هي اليوم الضريبة على القيمة المضافة التي تُعتبر النسخة الحديثة لهذه الضرائب، والتي باتت مصدراً كبيراً في ما يزيد عن ١٦٠ بلداً يفرضها، فتُسهم بالتالي في تعبئة أكثر من ٣٠٪ في المتوسط من مجموع الضرائب التي تحصّلها البلدان. وتراوح حصّة هذه الضريبة من إجمالي الناتج المحلّى بين ٤٪ في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض و٧٪ في الإقتصادات المتقدّمة. وكونها مصدراً بارزاً للإيرادات، بقيت الضريبة على القيمة المضافة موضع انتقاد، عادلاً في بعض الأحيان وغير عادل في أحيان أخرى نظراً لضعف فهمها في غالبية الأوقات. كيف يتمّ تطبيقها؟

كلّما اشترينا سلعة من أحد المتاجر، نرى الضريبة على القيمة المضافة في الفاتورة بالإضافة إلى السعر. ومع ذلك، لا تُفرض هذه الضريبة على المبيعات للمستهلك النهائي فحسب، بل تُطبّق على كلّ المعاملات السابقة في سلسلة الإمداد. فإذا لم تُعدّل، سوف تُسفر عن تضاعف الضريبة، وبالتالي حدوث تشوهات إقتصادية كبيرة. ولتفادى ذلك، تستخدم الضريبة على القيمة المضافة آليّة ائتمان ضريبي، تتيح للشركات تحصيل هذه الضريبة المدفوعة على مدخلات أعمالها مقابل أن تُحصّل تلك التابعة لمبيعاتها، وبالتالى تلتصق الضريبة على القيمة المضافة بالمستهلكين النهائيين فقط. لذا، عتد مبدأ تحصيل الضريبة وخصمها من بداية سلسلة الإمداد وحتى نهايتها. فتقوم بالتالي كلّ الشركات بدور وكيل تحصيل الضريبة نيابة عن الدولة. قد يبدو هذا الأمر عبئاً لكنّه يقوّى الإمتثال الطوعى حين تجد الشركة حافزاً لها لطلب فاتورة من البائع حتى تتمكّن من

المطالبة بالإئتمان الضريبي بموجب الضريبة على القيمة المضافة على مشترياتها.

وتُفرض الضريبة على القيمة المضافة على أساس الوجهة، أى حيث يقيم المستهلك. ويتمّ ذلك من خلال استخدام آليّة تعديل الضريبة على الحدود التي تتضمّن الواردات وتستبعد الصادرات من وعاء الضريبة على القيمة المضافة. ويضمن هذا الأمر فرض ضريبة على الإستهلاك المحلّى، سواء كانت السلع والخدمات مشتراة من السوق المحليّة أو من الخارج. يُعتبر النظام الأمثل لضريبة القيمة المضافة ذات وعاء واسع يضمّ كلّ الْإستهلاك النهائي ومعدّلاً ضريبياً واحداً، يراوح عادةً بين ١٥ و٢٠٪. ما يعنى عدم وجود حافز يجعل المستهلكين يحوّلون استهلاكهم نحو سلع وخدمات أقل ضرائب وأقل تلبية لرغباتهم.

غير أنّ السعى لدعم الأسر الفقيرة عن طريق إعفاء المواد الغذائية من الضريبة على القيمة المضافة من شأنها أن تُسفر عن خسائر كبيرة في الإيرادات العامة. ويستفيد الأغنياء أيضاً من شراء هذه السلع وبكميّات أكبر. بالتالي، مكن دعم الفقراء بقدر أكبر من الكفاءة من خلال الجمع بين ضرائب الدخل التصاعدية والتحويلات النقدية. بصورة مماثلة، لا يتحقّق تنظيم السلوكيات مثل تعاطى الكحول والتدخين وتلويث البيئة من خلال فرض معدلات مختلفة للضريبة على القيمة المضافة، بل عبر وضع رسوم معيّنة تطبّق على الكحول والتبغ والإنبعاثات. معظم الضرائب على القيمة المضافة بعيدة عن تصميمها التقليدي. فغالباً ما تستخدم البلدان مجموعة مختلفة من المعدلات الضريبية المخفّضة والإعفاءات والبرامج الخاصة، والتي يهدف بعضها إلى تبسيط عملية التطبيق. فعلى سبيل المثال، يستخدم الكثير من البلدان حداً أدنى للتسجيل بناء على جملة المبيعات لإعفاء الشركات المتناهية الصغر من الضريبة على القيمة المضافة وما يرافقها من تكاليف امتثال وتطبيق. ويتمّ اعتماد معظم الإعفاءات والمعدّلات المخفّضة لتحسين تأثير الضريبة على القيمة المضافة على التوزيع، غير أنّها تؤثّر بشكل سلبي على الهدف الأساسي الكامن في زيادة الإيرادات، بطريقة مباشرة وغير مباشرة



على حد سواء، بحيث ترتفع أكلاف تحصيلها وغالباً ما تُسفر عن تسهيل الإحتيال.

استطاعت البلدان عموماً أن تواجه التحديات التي نشأت عن الضريبة على القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال، للتعامل مع التجارة الإلكترونية المتزايدة عبر الحدود، تمّ إعداد استمارات مبسّطة لتسجيل الضريبة على القيمة المضافة لاستخدامها من قبل الباعة غير المقيمين. وباتت المنصّات على شبكة الإنترنت تُستخدم في تحصيل الضريبة على القيمة المضافة على إمدادات الخدمات الرقمية. ورما ساهمت التكنولوجيا الرقمية الجديدة في إتاحة الفرص. فعلى سبيل المثال، تقنية البلوكتشين والنقود الرقمية قد توفّر في المستقبل للإدارة الضريبية معلومات عن المعاملات طول سلسلة الإمداد الكاملة، ما ألغى الحاجة إلى تعدّد مراحل الضرائب على القيمة المضافة. وفي حال تمّ ربط المعاملات بالمعلومات عن الأفراد، مكن حينئذ احتساب

ضرائب الإستهلاك على أساس شخصي، فتصبح بالتالي منافسة لضريبة الدخل الشخصى كأداة لإعادة التوزيع متّسمة بالكفاءة.

بوجه عام، ظلّت الضريبة على القيمة المضافة صامدة بوجه العولمة، بالإضافة إلى ارتفاع الحصّة التي تُساهم بها في الإيرادات خلال العقود الأخيرة. ومن البلدان التي اعتمدتها مؤخراً أنغولا، البحرين، بنغلادش، عمان، المملكة العربية السعودية، سورينام والإمارات العربية المتحدة. ويخطِّط كلِّ من بوتان، الكويت، ليبريا، قطر وتيمور-ليستى لتطبيقها قريباً. وسواء كانت في صيغتها الحالية أو المعدّلة، فمستقبل الضريبة على القيمة المضافة مضموناً بوصفها أداة مهمّة لزيادة الإيرادات.

المصدر: -Value-added Tax continues" Finance & Devel opment, March 2022 to expand"

ارتفاع معدلات الفائدة وأرباح المصارف

بات وراءنا انخفاض معدلات الفائدة الطويلة الأجل الذي بدأ في مطلع الثمانينات على أثر سياسات تراجع التضخم، وكذلك المعدلات القصيرة بعد السياسات النقدية غير التقليدية المعتمدة بعد أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. فالبيئة لا تنفكً تتغيّر إلى حدّ كبير. ولكن ما تأثيرها على القطاع المصرفي؟ مِكن أن تؤثّر معدلات الفائدة على أرباح المصارف من نواح عدّة.

أولاً على الدخل الصافي للفوائد، وهو الفارق بين معدلات الفائدة المقبوضة من المصارف على تسليفاتها أو الأوراق المالية التي تحملها في موجوداتها، والفوائد التي تدفعها على الودائع وعلى ديون أخرى في التزاماتها. تدلُّ كلِّ الأبحاث التجريبية على أن الدخل الصافي من الفوائد لدى المصارف يزداد مع ارتفاع الفوائد. والعكس صحيح. معنى آخر، يتغيّر هامش الفائدة بالطريقة ذاتها لتغيّر الفوائد. القصيرة أو الطويلة الأجل؟ الجواب موجود من خلال المعطيات المتوافرة عن الولايات المتحدة والتي تشير إلى أن الدخل الصافي من الفوائد يرتبط بشكل رئيسي بالفوائدالطويلة الأجل.

هذه العلاقة بين الفائدة وهامش الفائدة تدلُّ على أن أرباح المصارف الأوروبية تقلّصت كثيراً نتيجة السياسة النقدية الاستيعابية التي اعتمدها المصرف المركزي الأوروبي. إن خفض الفوائد يقلّص العائدات التي تجنيها المصارف من تسليفاتها. بالنسبة إلى التسليفات الممنوحة بفائدة ثابتة، يكون المفعول تدريجياً ما أن الفائدة المنخفضة تطال فقط التسليفات الجديدة، فيما التسليفات القديمة تستفيد من الشروط التي منحت على أساسها. في المقابل، يختلف الأمر تماماً بالنسبة إلى التسليفات الممنوحة معدلات متغيّرة، كتلك المرتبطة بالأوريبور (Euribor). هذه المرة، يظهر مفعول تغيّر الفوائد مباشرة، إذ يطال محفظة التسليفات القديمة بالكامل. بالإضافة إلى العامل التقني، يجب النظر إلى النواحي التنافسية. ففي بيئة تراجع الفوائد، مكن أن متنع المصارف عن تخفيض المردود الممنوح على ودائع الادّخار. على العموم، ينحو هامش الفائدة إلى الانخفاض مع تراجع معدلات الفائدة.



خلال السنوات الأخيرة، تقلّص الدخل الصافي من الفوائد في المصارف في منطقة اليورو بسبب الفائدة السلبية المطبّقة من المصرف المركزي الأوروبي على سيولتها الفائضة لديه. إنها كلفة مرتفعة تتحمّلها المصارف لأنها لا تضعفى المقابل فائدة سلبية على ودائع الزبائن.

وقد تم تخفيف هذه الكلفة فيما بعد مع إعفاء عدد من الاحتياطيات الالزامية من هذا المعدل السلبي على السيولة الفائضة، كما دعم منح التسليفات معدل سلبى إلى نظام الأورو مداخيل المصارف. ومن شأن ارتفاع معدل الفائدة الذي رافق ارتفاع التضخم أن يعزّز الدخل الصافي من الفوائد على المدى المتوسط.

مكن لارتفاع معدلات الفائدة، في البداية وبطريقة انتقالية تقليص الدخل الصافى للمصارف، وذلك بسبب اختلاف متوسط الآجال بين المطلوبات والموجودات. في باب الموجودات، تطال زيادة الفوائد التسليفات الجديدة الممنوحة، وفي باب المطلوبات، تطال قسماً من التمويل المفروض تجديده. تقوم المصارف بتحويل الآجال، بمعنى أنها تقرض على الأجل الطويل نسبياً بينما تتموّل على المدى القصير. يفوق متوسط أجل الموجودات متوسط أجل المطلوبات. في بداية مرحلة زيادة معدلات الفائدة، يكون الجزء المعنى من المطلوبات أعلى من جزء الموجودات. علماً أن هذه الظاهرة إنتقالية. بعد فترة، عيل ارتفاع الفائدة إلى زيادة دخل المصارف الصافي من

الفوائد. هذا ما يشير إلى إمكانية انعكاس اتجاه الدخل الصافي للفوائد ومستوى معدلات الفائدة في المدى القصير في حين تبرز العلاقة الواضحة على المدى الطويل. المصارف هي المستفيد الأكبر من ارتفاع الفوائد لأن جزءاً كبيراً من تسليفاتها ممنوح بفائدة متغيّرة.

إلاّ أنه مكن أن يكون لارتفاع الفائدة تداعيات مؤذية بالنسبة إلى مكوّنات أخرى من أرباح المصارف. فزيادة أعباء الفوائد مكن أن تزيد حالات عدم السداد لدى الزبائن، الأُسَر أو الشركات، وخصوصاً القروض الممنوحة بفائدة متحرّكة. كما أن ارتفاع الفائدة يعنى انخفاض أسعار السندات في السوق الثانوية. فتسجّل محفظة المصارف من السندات تدهوراً، ويزداد تراجع قيمتها خطورة في حال تمّ تخفيض تقييم هذه السندات. إنه خطر حقيقى إذ يدفع المُصدر فوائد أعلى لإعادة تمويل السندات عند استحقاقها. وهذه المشكلة تطرح بقوة بالنسبة إلى البلدان أو الشركات التي تحمل ديناً كبيراً. وتبدو أهمية التدهور المحتمل خاصة بكل مصرف تبعاً لبنية محفظته من السندات. كلّ مصرف يتصرف حسب وضعه. إنها على العموم، يجب أن يعزّز ارتفاع معدلات الفائدة ربحية المصارف.

المصدر: -Revue Banque, No 866, Mars 2022, p.p. 36-37 La hausse des taux d'intérêt impactera les profits des banques.

عام رائع للخدمات المصرفية الإستثمارية

حطّم العام ٢٠٢١ الأرقام القياسية في ما خصّ رسوم الخدمات المصرفية الإستثمارية، مدفوعاً بالأداء القوى لعمليات الدمج والتملُّك، وسوق الديون الخاصّة والسيادية، وأسواق الأسهم، والقروض المشتركة.

فقد بلغت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية العالمية ١٥٩,٤ مليار دولار أميركي خلال العام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٢٢٪ على أساس سنوي، وهو المستوى السنوي الأعلى لها منذ بدء السجلات Records في العام ٢٠٠٠، وفقًا لـ Refinitiv Deals Intelligence، إحدى أكبر مزوّدي بيانات الأسواق المالية في العالم. وكان الأداء

قوياً على مدار العام ٢٠٢١، حيث بلغ إجمالي الرسوم ٣٩,٤ مليار دولار في الفصل الأخير، كما بلغت الرسوم حوالي ٤٠ مليار دولار في جميع فصول العام المذكور.

مناطقياً، ساهمت القارة الأميركية بالجزء الأكبر من إجمالي هذه الرسوم، بحيث وصلت حصّها إلى ٥٣٪ من المجموع وبلغت قيمتها ٨٤,٧ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢٦٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٠. كذلك، ارتفعت الرسوم في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة ٢٤٪ على أساس سنوى، مدفوعة بشكل كبير بزيادة النشاط في المملكة المتحدة وفي فرنسا. كما شهدت منطقة آسيا



والمحيط الهادئ، بما في ذلك اليابان، ارتفاعاً في رسوم الخدمات المصرفية الإستثمارية، ولو بدرجة أقلّ نسبياً من المناطق الأخرى، بحيث ازدادت بنسبة ١٢٪ على أساس سنوي.

من جهة أخرى، حافظ مصرف جاى بي مورغان JPMorgan على مكانته الرائدة إذ بلغت حصّته ٨,١٪ من إجمالي محفظة الرسوم المصرفية الاستثمارية، تلته مجموعة جولدمان ساكس Goldman Sachs ثمّ بنك مورغان ستانلي Morgan Stanley في المركزين الثاني والثالث. وواصلت المصارف الأميركية هيمنتها، حيث مثّلت حصّتها مجتمعةً أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الرسوم خلال العام ٢٠٢١، واحتلت المراكز الخمسة الأولى. وجاء الأداء القوى مدفوعاً بسنة قوية حطمت الأرقام القياسية في مختلف الفئات كما سنتوقّف عنده. فقد ازدادت رسوم استشارات الاندماج والاستحواذ بنسبة ٤٦٪ على أساس سنوى لتصل إلى ٤٨,٢ مليار دولار، وهو المستوى الأعلى لها على الإطلاق منذ بدء السجلات في العام ۲۰۰۰.

من جهتها، حقّقت رسوم أسواق الأسهم رقماً قياسياً بلغ ٤٠ مليار دولار، كما بلغت رسوم القروض المشتركة رقماً قياسياً قدره ٢٦,٧ مليار دولار. كما حقّقت سوق الديون الخاصّة والسيادية، على الرغم من تسجيلها تباطؤاً طفيفاً في نشاط الصفقات بالمقارنة مع العام ٢٠٢٠، زيادة بسيطة في الرسوم لتصل إلى ٤٤,٥ مليار دولار وهو المستوى الأعلى لها على الإطلاق. وكان العام ٢٠٢١ استثنائياً لنشاط أسواق الأسهم العالمية، بحيث شمل أكثر من ٧٢٠٠ عرض فردى، بقيمة إجمالية بلغت ١,٣ تريليون دولار، وهو رقم قياسي من حيث عدد وقيمة المعاملات المنجزة. وفي التفصيل، سُجِّل أكثر من ٢٠٠٠ عرض عام أولى بقيمة ٤١٣ مليار دولار، fووصلت أحجام القروض المشتركة أيضاً إلى مستوى قياسي في العام ٢٠٢١ ، حيث بلغت ٥,٤ تريليون دولار، بزيادة سنوية قدرها ٤٩٪. وضمن هذا المجموع، وصل التمويل المرتبط بالاستحواذ إلى ٩٢٨ مليار دولار، بزيادة سنوية نسىتھا ٧٠٪.

المصدر: The Banker- February 2022





نشاطات الحمعية

نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية خلال شـهر آذار ۲۰۲۲

تابعت مديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية تسجيل المشاركين على المنصّة الإلكترونية ABL-eT وتعمل على إضافة برامج جديدة تطال جميع العاملين في القطاع المصرفي. كما نظّمت دورة تدريبية إفتراضية خلال شهر آذار المنصرم حول السّرية المصرفية. وشارك مدير تطوير الموارد البشرية في الجمعية السيد بشارة خشان في اجتماع مجلس إدارة الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي في اجتماع مجلس إدارة الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي عدّة أبرزها استراتيجية الشبكة حتّى العام ٢٠٢٦، عدّ الردي الني سينظّم في قبرص في حزيران المحضير للإجتماع الذي سينظّم في قبرص في حزيران الموقع الإلكتروني الجديد للشبكة وبعض النشاطات التي ستقام في الأشهر المقبلة. وفي ما يلي نشاطات الجمعية لشهر آذار ٢٠٢٢.

🤧 دورة تدريبية حول «السّرية المصرفية»

نظُمت المديرية دورة تدريبية إفتراضية حول « السّرية المصرفية « بعد ظهر يومي ١٨ و٢٦ آذار لمدة ٦ ساعات، عبر تطبيق Zoom. حاضر فيها الأستاذ إيلي الحشّاش، محام بالاستئناف، مستشار قانوني مصرفي، وأستاذ مادة القانون المصرفي في المعهد العالى للدراسات

المصرفية. وشارك فيها ١٤ شخصاً من ٧ مصارف. تضمّنت الدورة مواضيع عدّة أبرزها:

- تاريخ ونشأة السّرية المصرفية في لبنان وفي الخارج
 - المصارف الخاضعة للسّرية المصرفية
 - الأشخاص الملزمون بالسّرية المصرفية
 - الأشخاص المستفيدون من السّرية المصرفية
 - حالات رفع السّرية المصرفية (١١ حالة)
 - سلطة التصدى المصرفي بوجه السلطات كافة
- عقوبات خرق السّرية المصرفية: جزائية ومدنية ومسلكية
 - حالات تطبيقية.

😘 نشاطات المديرية في نيسان ٢٠٢٢

تحضّر المديرية مع أحد المحاضرين البارزين في مجال الإمتثال عدّة مستندات وفيديوهات لعرضها تباعاً على المنصّة الإلكترونية ABL-eT. تهدف هذه المبادرة إلى نشر الوعي وتعزيز معرفة المشاركين بشتّى المواضيع المتعلقة بالإمتثال والتي هي من صلب اهتمامات إدارات المصارف في هذه المرحلة. وسيتاح للمشاركين طرح الأسئلة ومشاركة آرائهم عبر المنصّة.





جمعية مصارف لبنان بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961 الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

